

الفصل الثاني

الجبهة الإسلامية القومية

obeikandi.com

لم تكمل انتفاضة أبريل (نيسان) ١٩٨٥م التي أسقطت نظام الرئيس جعفر نميري أسبوعها الثالث، حتى أكملت اللجنة التمهيدية للجبهة الإسلامية إعدادها الأتم لمؤتمرها التأسيسي الذي قُطعت له موعداً في بيانها الأول التاسع عشر من (شعبان) الموافق مايو (أيار).

في الأسبوع الأول للانتفاضة تأخر لأيام إطلاق سراح بعض قادة الحركة الإسلامية وعلى رأسهم أمينها العام الدكتور حسن الترابي، الذي أودعته النميري معتقلاً برئاسة القيادة العسكرية الغربية بمدينة الأبيض، فيما ظنته الحركة يوماً تباطؤاً من المجلس العسكري الانتقالي بضغوط من اليسار وحزب الأمة الذين احتشدوا جميعاً فيما عُرف بـ"التجمع الحزبي والنقابي لقوى الانتفاضة"، وقد اكتملت استعداداتهم بدورها لحصار الحركة الإسلامية تمهيداً لإقصائها من الساحة السياسية. ولكن المجلس العسكري الانتقالي لم يلبث أن أنفذ قراره بإطلاق سراح جميع المعتقلين والسُجناء السياسيين والتزام الجياد مُفرجاً عن قادة الحركة الإسلامية، بل وفتحاً المجال لأمينها العام لمُقابلة رئيس المجلس العسكري الانتقالي الفريق عبدالرحمن سي وائر الذهب الذي كان هو نفسه وزير الدفاع في حكومة نميري المُباداة، أسوة بما مضى عليه الحال قبلاً مع رؤساء الأحزاب كافة. كانت حُجَّة قُوى تجمع الانتفاضة ظاهرةً عاليةً، أن الحركة الإسلامية ممثلة في أرفع رُؤوسها كانت بعضاً من نظام النميري في أرفع مناصبه حتى قبل شهر واحد من سُقوطه^(١)، وأنه من ثمَّ يجب عزلها وإقصاؤها عن العمل السياسي ولو بقوة القانون. ومع ظُهور الأسماء ذات الوشائج الطريفة والتالدة مع اليسار في كراسي الوزارة الانتقالية وفي إدارة المؤسسات العليا، استدعت الحركة الإسلامية كل طاقاتها المدخورة تحسباً لمعركة كبيرة وشيكة، لا تعلم غيب تفاصيلها لكنها تُدرك دوافعها وتُقدّر شعراستها.

اتَّسم العام الأخير من حُكم النميري باضطرابٍ شديد، فقد بادَرَ لفرض الطوارئ في الثُلث الأول من العام مُعلنًا عزمه الذي لا يُردُّ في إنفاذ ما يراه شرعاً الله الحق، وفيما تخلَّص من كبار مُستشاريه، وفتح المجال واسعاً لرموز الحركة وقواعدها يلتمس نُصرتها في معركته المُتسعة الجبهات، المُمتدة من داخل نظامه إلى قُوى الجوار الإقليمي وحتى القُوى العُظمى. لكن الانتكاسات لم تلبث أن توالَتْ حيث أقدَم النميري على إعدام

(١) كانت الحركة الإسلامية في الحكومة قبل الأخيرة للنميري ممثلة بالدكتور حسن الترابي مساعد رئيس الجمهورية للشؤون الخارجية، أحمد عبدالرحمن محمد وزير الشؤون الداخلية، علي عثمان محمد طه رائد مجلس الشعب، د. إبراهيم عبيد الله رئيس اللجنة الاقتصادية، ياسين عمر الإمام عضو المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي، د. عبدالوهاب أحمد حمزة وزير الدولة بالمالية، عمر ياسين السفير المتجول برئاسة الجمهورية وغيرهم.

رئيس الحزب الجمهوري الأستاذ محمود محمد طه، كما أعاد الدكتور بهاء الدين محمد إدريس إلى منصبه وزيراً لشؤون القصر، ومع وقع خطى الآلاف التي خَرَجَتْ في "المسيرة المليونية" احتفالاً بمرور عام على تطبيق الشريعة استشعرَ النميري حقيقةً خطر الحركة الإسلامية فبدأ هُجوماً غير مسبوقٍ عليها بصفتها بأنها "إخوان الشياطين"، ومع ظهور فضيحة ترحيل الفِلاش واستشراء المجاعة في غرب البلاد وشرقها، بدأ أمينُ عام الحركة ذو المنصب الدستوري الرفيع هُجوماً مضاداً من المنابر العامة والخاصة، تنقله إلى النميري مَرابِدُ الأمن الذي يقوم عليه مديرٌ شديدُ العداء للحركة الإسلامية وأبرز أركان النظام المعارضة لتحركه نحو إنفاذ القوانين الإسلامية، أو تمكين الإسلاميين^(٢).

مع تزايد الحملة السياسية والإعلامية زارَ الخرطوم نائبُ الرئيس الأمريكي يومئذٍ جورج بوش الأب في طريقه إلى أديس أبابا، وفي سياق حملة إغاثة الجوعى في البلدين اللذين اشتَهرا يومها في العالم، السودان وأثيوبيا. وبعد يوم واحد من سفره كانت الموسيقى العسكرية تعزفُ مارشاتها صباح التاسع من مارس (آذار) ١٩٨٥م فيما يُشبه أجواء الانقلاب العسكري من إذاعة أمدرمان، وليجئ صوتُ النميري مُعلنًا خاتمة علاقته المُلتبسة مع الحركة الإسلامية في خطابٍ مضطربٍ يخلطُ الدَمَّ بالمدح، وبعد ليلة شهدت جملةً من الاعتقالات الواسعة لأغلب الأسماء المشهورة في الحركة الإسلامية منهم غالبُ أصحاب المناصب الدستورية^(٣).

قبل نحو أسبوعين من الانتفاضة، أصدرَ السيد الصادق المهدي منشوراً تحت عنوان: "المُوبقات العشر"، لكنه وُزِعَ على نطاقٍ واسعٍ بعد زوال حُكم النميري، يزعمُ المنشور أن الحركة الإسلامية في علاقتها مع نظام النميري قد اقترفت مُوبقاتٍ عشرًا لا بد أن تثوبَ عنها حتى تُقبَل في إطار العمل السياسي. دارت محاور المنشور حول عددٍ من القضايا، منها الموقف من "اتفاقية كامب ديفيد" بين مصر وإسرائيل، وترحيل الفِلاش، والمجاعة، ثم قضية "قوانين سبتمبر" التي أيدتها الحركة الإسلامية بغير تحفظ، ورفضها

(٢) كتب مراسل الأوبزيرفر البريطانية معلقاً عني مقابلة له مع الدكتور حسن الترابي قبل الانتفاضة بقيل بأن الترابي لو كان وزيراً في حكومة تنتشر لفصلته بسبب نقده للنظام. كما صرح الترابي في اجتماع مجلس الوزراء أن استعمال الكنايات والاستعارات لا يجدي في وصف المجاعة الطاحنة بأنها جفاف وتصحر. وقد نقلت أجهزة الأمن تصريحاته لطلاب الجامعة أن ترحيل الفلاش خيانة للأمة العربية والإسلامية.

(٣) شملت الاعتقالات حسن الترابي، ياسين عمر الإمام، إبراهيم أحمد عمر، توفيق طه، محمد صادق كاروري، عثمان خالد مضوي وأفلت منها أعضاء المكتب التنفيذي علي عثمان، مهدي إبراهيم، إبراهيم السنوسي، عثمان عبد الوهاب، سعد الفاتح.

جاء في خطاب النميري أن الإخوان المسلمين من مبادئه الإخلاص والتجرد والثقة وكان قد اتصل بوزير إعلامه الأستاذ علي شمو الذي له سابقة انتماء للحركة، وطلب منه كتابة مختصر عن مبادئ الإخوان المسلمين.

السيد المهدي، فأدخله الرئيس النميري إلى السجن. والحق أن ورقة الموبقات العشر لم تكن إلا إعلان الختام للعلاقة المتباعدة بين الحركة الإسلامية والصادق المهدي بعد انفصاض الجبهة الوطنية مع إعلان "المصالحة الوطنية". فهي تحمل عليه إقصاءها من المعسكرات التي يتواجد فيها أنصاره خوفاً من تأثير الحركة الإسلامية عليهم، ثم عزله للحركة في ترتيبات الحكم التي كان يرجى لها أن تمضي إن نجحت غزوة الجبهة الوطنية في إسقاط النميري في ٢ يوليو (تموز) ١٩٧٦م، بل حتى في منعهم من السيطرة على مواقع مؤثرة أثناء تنفيذ العملية مثل الإذاعة، وأخيراً تحمل عليه لقاءه للرئيس نميري في مدينة بورتسودان عام ١٩٧٧م دون أن يُحيط أعضاء الحركة الإسلامية في المكتب السياسي للجبهة الوطنية الذي يرأسه.

ومهما يكن وقع منشور الموبقات العشر على العلاقة بين الحركة الإسلامية والسيد الصادق المهدي، فقد حددت الحركة موقفها من المصالحة الوطنية منذ يومها الأول، أنها هُدنة لتقويم موقفها وإنفاذ استراتيجيتها في البناء، فيما كان تقديرها لموقف الصادق المهدي أنه يرجو تحولاً في نظام نميري، يُتيح له فرصة المشاركة في الحكم، كما أنها - الصادق والحركة الإسلامية - قد تمايزا خارج نطاق الجبهة الوطنية التي أعلن الأمين العام للحركة الإسلامية بعد خروجه من المعتقل في يوليو (تموز) ١٩٧٧م أنها قد انفصت^(٤).

في أول الأسبوع الثاني لانتفاضة أبريل (نيسان) ١٩٨٥م كانت قيادة الحركة الإسلامية بما فيها الذين خرجوا لتوهم من المعتقلات التي توزعوا فيها من الخرطوم إلى شالاً في غرب دارفور، كانوا جميعاً في منزل الدكتور حسن الترابي بمنطقة النقل النهري (المنزل الحكومي الذي كان ما يزال يُقيم فيه) يكتبون الإعلان التمهيدي الذي يحمل دعوة الحركة الإسلامية لتأسيس الجبهة الإسلامية القومية، يقول البيان: «الجبهة الإسلامية القومية تأسست على الإسلام، فهي إسلامية ترجو أن تكون قومية تسع أهل السودان كافة، وهي كيانٌ جديد يقوم على دعوة سابقة مُتجددة لا ترهن نفسها للأسماء، ولكنها تتحوّل لعبادة الله حيثما تجدد سياق الابتلاءات والتحدّيات، مهما يكن اسمها وطرحها لا تُبدّل أصولها، تصلُ عامّة حياة الدولة والمجتمع بخاصة كسب المؤمن كله إسلاماً لله وعبادة، تفتح لنخب الشعب وعامته، لأهل الحضر والريف ولأهل السبق في حركة الإسلام الحديثة وأهل العهد من أهل التصوف أو العلم أو تجارب السياسة في ملل

(٤) صرح د. حسن الترابي لصحيفة الأيام في أول مقابلة صحفية معه بعد خروجه من المعتقل أن الجبهة الوطنية قد انفصت، فيما أعلن السيد الصادق المهدي في أول لقاء تلفزيوني أنه يتوقع انتخابات قبل الحريف المقبل.

وأحزاب أخرى، ولغير المسلم المتلزم بخُلُق التدين المؤمن ببرنامجهما، ولكنهم يؤمنون اليوم بالإسلام خلاصاً لأهل السودان. تتأسس في الشمال وفي الجنوب، وفي كل مكان، كما تؤمن بوحدة السودان وعزته واستقلال قراره، وتدعو لتحرير الناس من أسر الولاءات الطائفية والحزبية القديمة نحو بناء مؤسس على الثورى والإجماع، يحفظ السودان من التمزق والانشطار، وينهض به نحو التنمية والرفاهية». ووُقع البيان باسم حسن الترابي عن اللجنة التمهيديّة للمؤتمر.

في الصباح الذي غصّ فيه نادي الأسيرة بالخرطوم بمئات المتداعين لجلسة الافتتاح في المؤتمر التأسيسي للجبهة الإسلامية القومية، بدا واضحاً للذين عادوا بالذاكرة إلى المؤتمر التأسيسي لجبهة الميثاق في العام ١٩٦٤م، أن تحولاً كبيراً قد بلغته الحركة التي كانت صغيرة صفوية فأضحت كياناً جامعاً كبيراً موصولاً بجذور المجتمع "grass-roots" فقد انتظمت لوحة السودان في المؤتمر، وترأس الجلسات مسلم من جنوب السودان، واصطفّت أجيالاً متعاقبة شباب وشيوخ، وطهرت المرأة على امتداد المشهد فالنساء اليوم بالفعل شقائق الرجال. وفيما تأبّت الجبهة الإسلامية أن تتخذ لها علماً خاصاً سوى شعار الحزب، لم تضيق ساحة المؤتمر عن بعض أعلام الصوفية وراياتهم وأنغامهم.

تداول المؤتمر حول النظام الأساسي للجبهة الإسلامية القومية، وحول بضعة أوراق في السياسة والاقتصاد والمجتمع والأمن، وأقرّ ورقة خاصة للجنوب الذي بدأت مشكلته تتفاقم مع تصاعد الحرب الأهلية، وهي الورقة التي حملت لأول مرة مقترح (الفيدرالية في الجنوب) مع لامركزية مبسطة لأقاليم السودان كافة، لتكون الجبهة الإسلامية بذلك أول حزب في السودان يكسر (التابو) الذي ضرب حول كلمة (الفيدرالية) قبل استقلال السودان، واستمرّ عبّره.

انفضّ المؤتمر بعد ثلاث ليالٍ وقد أكمل عناصر تأسيسه. وانتظمت في الجبهة الإسلامية كل الحركة الإسلامية التي قطعت الطريق من جبهة الميثاق إلى المصالحة الوطنية مع حسن الترابي، وعناصر ما بعد المصالحة من نساء وشباب وطلاب، وجماعة مقدّرة من المثقفين والشخصيات القومية، بعضهم كان جزءاً من تيار العلمانية أو اليسار القومي أو الاشتراكي ولكنهم تابوا إلى التدين في خاصة أمرهم يبحثون عن يمثلهم في الحياة العامة أو يصلّون تدينهم الخاص بالعام بما اكتسبوا من ثقافة إسلامية توحيدية، وكثير من المايويين استوحشوا بعد سقوط النظام واستقبلتهم قيادة الجبهة الإسلامية بالصّفح والتجاوز عن غيبتها القريب، ثم أهل الاستنارة من الطُرق الصوفية والجماعات السلفية،

استشعروا جميعاً تعاظُم الخطر على السودان والإسلام، وبَدَت لهم الجبهة الإسلامية مثل سفينة نوح يركبُ فيها كل من له بصيرة يلتصق بالنجاة، كما جاء في الكلمة الخاتمة للدكتور الترابي الذي انتخبه المؤتمر أميناً عاماً فيما يُشبه الإجماع، مُتجاوزين بذلك ضراوة الحملة العامة التي صُوِّبَت نحوه تُريدُ إقصاءه من الساحة، خاصّة من قُوى التجمُّع الذي جمع اليمين واليسار مُتناسين جميعاً "ماضيهم" مع مايو يَصِفُون الترابي بأنه "المُستشار"، كما انتخبَ المؤتمر ثلاثمئة عضواً لحياة الشورى، بعضهم من أهل العاصمة القومية والبقية الغالبة تمثل كل أقاليم السودان.

انصرفت وفود الجبهة الإسلامية بعد مؤتمر التأسيس إلى أقاليمها، تُعدُّ العُدَّة لعقد مؤتمراتها الإقليمية التأسيسية وفقاً لما يُنصُّ عليه النظام الأساسي، ومن ثمَّ تُكْمِلُ بناءها الإقليمي على نَسَقِ البناء القومي.

رغم الحُضور الكثيف في المؤتمر التأسيسي استشعرت الجبهة حاجتها إلى عضوية واسعة وراء الذين شهدوا المؤتمر، خاصة بعد تزايد الحملة عليها من قِبَلِ إعلام الأحزاب، وحتى من الإعلام الرسمي الذي بدا مائلاً لليسار. فالتخذت الجبهة الإسلامية قراراً بإصدار صحيفة يومية ناطقة باسمها، وقد انتظم كادرها الصحافي والإعلامي الذي تخرَّج من الجامعات منذ سنواتٍ على أهبة الاستعداد، خاصّة بعد قرار وزير الثقافة والإعلام الانتقالي توقيف صحيفة (ألوان)، الصوتُ الوحيد المُنافع عن الجبهة الإسلامية، بحجّة أنها تتجاوزُ تصديقها الثقافي نحو السياسة، ثم توقيع نحو خمسين مثقفاً وكاتباً وشاعراً من قُوى اليسار على مذكرةٍ للمجلس العسكري الانتقالي تُطالبه بحظر نشاط الجبهة الإسلامية.

أكملت قيادة الجبهة الإسلامية أجهزتها القيادية بعد اختيار أمينها العام لأماناته التنفيذية، وظَهَرَ كثيرٌ من وجوه الحركة الإسلامية المشهورة القديمة المعروفة: أحمد عبدالرحمن، ياسين عُمر الإمام، عُثمان عبدالوهاب، محمد صادق الكاروري، موسى حسين ضرار، عثمان خالد مضوي، علي الحاج محمد.. ثم الجيل الوسيط: إبراهيم السنوسي، علي عثمان محمد طه، أحمد محبوب حاج نور، عبدالجليل النذير الكاروري، أحمد علي الإمام، إبراهيم عبيد الله، وغيرهم، ضمن أجهزة الجبهة العليا. فيما استمرَّ المكتب التنفيذي الداخلي للحركة الإسلامية الذي أدخل عليه الأمين العام تعديلاً واسعاً قبل أسابيع من اعتقالات النميري في ٩ مارس (آذار) ١٩٨٥ م، فخرجت كثيرٌ من

الوجوه القديمة مثل: ياسين عمر الإمام، محمد صادق الكاروري، توفيق طه، ودخلت إليه عناصر جديدة لأول مرة: عوض الجاز، وأمين حسن عمر، والوزير بشير، وسعاد الفاتح، واستمرّ آخرون من جيلٍ مُقارب، شأن: علي عثمان محمد طه، وإبراهيم أحمد عمر. وقد تأكّد صوابُ الرأي الذي أجرى التغيير في ذلك الوقت عندما امتدّت الاعتقالاتُ في ليلة مارس (آذار) لتشملّ غالب الوجوه القديمة، فيما نَجَتْ كل عضويّة المكتب التنفيذي الجديد من الاعتقال، سوى رئيس المكتب الأمين العام الدكتور حسن الرّابي، إذ اتجهت أجهزة الأمن إلى الوجوه المعروفة تُركّز البحث عنها، فإسحّة الزمن كافياً لاختفاء القيادة الجديدة.

لكن الجبهة الإسلامية القومية وقد تأسست في إطار علني وفق أطر الدستور الانتقالي الذي يُقرّ التعددية الحزبية، استدعت عناصرها المشهورة بين الناس قادة للعمل السياسي الجماهيري، فقد اتسعت ميادين العمل العام في الجبهة لتستوعب صفوف الحركة كافة، بل إنه لا بد له حتى يوافي أهدافها أن يتسع ليشمل وجوهاً قومية، بدت الحاجة ملحة لها في إطار عمل سياسي ميدانه المجتمع ومساحته السودان، فانفتح الصف القيادي في أقاليم السودان كافة لأعيانٍ في المجتمع ممن انحازوا للجبهة، وسعدت ولاية الخرطوم خاصة بانتخاب اللواء الفاتح عبدون رئيساً للجبهة، بسابقة انتهائه للقوات المسلحة وسابق علاقاته بحزب الأمة وبالرئيس جعفر نميري، ولاسم أسرته المشهور، ومثله اللواء إسماعيل الطيب، الذي تولى أمانة الشؤون الإدارية في القيادة التنفيذية للجبهة، ثم بانضمام الأستاذ أحمد سليمان المحامي، الماركسي المعروف الآيب - منذ أعوام - إلى رحاب الإسلام، ليأخذ من فور دخوله عضوية كاملة في المكتب السياسي.

كانت الأعوام الأخيرة من عهد المصاحبة قد شهدت تعديلاً جوهرياً في الوثيقة المعروفة بدستور حركة الإخوان المسلمين، إذ كانت محدودة الأهداف، ساذجة المعاني، خاطبت قضايا ظاهرة البلى والتخلف، وظلت سارية على مستوى نظري منذ منتصف الخمسينات، دون أن يكون لها أثرٌ في الواقع.

ولكن مؤتمر الحركة الإسلامية الذي التأم سرّاً في عام ١٩٨٢م، وانتخب أمين عام الحركة ومكتب الشورى (مجلسٍ سنّيني يُنتخبُ منهم أربعين، ويُستكملُ العشرون بواسطة الأربعين)، أجاز الوثيقة الدستورية التي نصّت على اللامركزية التنظيمية التي جرى عليها العمل فيما بعد وانتقلت بذات الفلسفة التنظيمية إلى الجبهة الإسلامية، كما ألغى الدستور لأول مرة المكتب السياسي المنفصل عن المكتب الإداري، وأصبح المكتب

التنفيذي يتولى التخطيط الإداري والإشراف السياسي ويعهد إليه اتخاذ المواقف السياسية الكبرى، شأن الموقف من الأنظمة موالاةً أو معارضةً، وشأن التحالفات أو الخروج منها. ومع صدور دستور الجبهة الإسلامية القومية ونظامها السياسي وتكامل أجهزتها، حافظت الحركة على هياكلها التي أقرها دستورها مستورة باطنة، وبعد أن أجاز مجلس شوراها الداخلي مقترح قيام الجبهة الإسلامية القومية قبل أسبوعين من تأسيسها، دفع بغالب نشاط الحركة الإسلامية إلى الجبهة واحتفظ بوظائف التأمين والمعلومات والمال الخاص بالحركة، وبعض أمانات الفئات مثل الطلاب والنقابات، وواصل نشاط الشباب في "منظمة شباب البناء" والنساء في "رائدات النهضة"، في شبه استقلالٍ عن الجبهة والحركة، وفقاً لرؤية ظلت تؤمن بقسطٍ أوفر من الحرية لهذه القطاعات، التي تحتاج عضويتها الناشئة إلى تربية تزكّي فيهم الشورى وتعلّمهم ممارسة المسؤولية. إلا أنه ومهما يكن تباين الظاهر من عمل الجبهة الإسلامية عن الباطن من عمل الحركة، فإن عناصر الجبهة الإسلامية القادمين وعناصر الحركة القدامى تجاوزوا ما اعترى التجربة الأولى للتحالفات الجبهوية إبان عقد الستين، فقد تنازع الظاهر والباطن، لا بين القدامى والقادمين، ولكن بصراعات النخبة التي ضربت خالص أعضاء الحركة، فقد أذى بعضهم الظهور الكبير لقادة جبهة الميثاق الإسلامي في الليالي السياسية والبرلمان (الجمعية التأسيسية) وفي الإعلام، وثارَت فيهم الغيرة من أخيهام الأمين العام للجبهة، وأثاروا الصراع القديم بين التربية أو العمل العام وبين التنظيم والسياسة.

لكن عناصر الجبهة الإسلامية القومية قد دخلوا إلى الحركة الإسلامية وهي بناء مكتمل المعالم أو يكاد، وأصبح أمينها العام رمزاً لتجديد الإسلام لغالب تيار الإسلام في السودان وخارجه لا يكاد ينازعه أحد، وأغلبهم معجب بالحركة الإسلامية التي أصبحت في كنف قيادة الجبهة الإسلامية. أما صف الحركة الإسلامية الملتزم فلم يستشعر كذلك غربة أو نفوراً من عملها إلى جانبهم عناصر لم تكن بعضاً منهم، فقد توالَت على الكبار التجارب منذ جبهة الميثاق، وشهد الجيل الوسيط تجربة العمل في الجبهة الوطنية مع الأحزاب الوطنية، كما شهد كامل تجربة المصالحة الوطنية مع العناصر المايوية، بل إن كثيراً من الذين انحازوا للجبهة كانوا بعضاً من رفاق الطريق في تلك المراحل.

كذلك أكد دستور الجبهة الإسلامية وأوراقها الأصولية على نبذ العصبيات الحزبية والجهوية والطائفية، وإخلاص الولاء للأفكار والبرامج. وظل الأمين العام -للحركة الإسلامية ثم الجبهة- يُذكر بعبارة الجمود على الأسماء والأشكال دون النيات والمقاصد

والأهداف، وأن الطائفية قد تعوّق كيان الإسلام المتجدّد كما هو الحال مع بعض الحركات الإسلامية المعاصرة التي جُمِدَت، تُعَوَّق -هي نفسها- حركة الإسلام. ومهما انسجمت قيادة الجبهة الإسلامية وأتسق عملها متجاوزاً توترات التجارب السابقة، فإن المشوار لم يَمْضَ مع الحركة الإسلامية ليلبغ تذويب كامل باطن وظائف التنظيم مع ظاهر عمل الجبهة السياسي والثقافي، وظلت تلك الازدواجية خصماً على مقتضى التوحيد الذي ظل هدفاً توخياً لخلق الصدق وبركته مع النفس ومع الآخرين وتجنباً لحيل المنافقة والمخادعة مهما دَقَّت، نحو مثال مجتمع المؤمنين الحق الذي يعهد بواجباته بين أعضائه على المساواة والحركة والتنظيم ما هو إلا اجتهاذٌ بفقهِ يُراعى الواقع وينبغي أن يتقدّم نحو المثال الذي لا يحفظ كياناً سرّياً خاصاً لبعض المؤمنين، وربما لو تقدّم الزمن بعمر الجبهة الإسلامية القومية لتقدّمت لتوافي ذلك المثال.

توالت المؤتمرات الإقليمية التأسيسية للجبهة الإسلامية القومية، إذ انتظمت اللجان التمهيدية الأقاليم كافة، وبدأت من فورها حملة البناء القاعدي لتأسيس مؤتمرات المناطق والمحليات لتبلغ مؤتمر الإقليم، تبنى على سابق كسب الحركة الإسلامية المؤسس على اللامركزية. أما وفود المركز فقد ظلت تطوف السودان لتشهد المؤتمرات التأسيسية كافة، بقيادة الأمين العام وعضوية أمناء الأمانات والمكتب السياسي، ولتخاطب شعب الأقاليم في ندوات سياسية عامة في مدنه الكبيرة ومراكزه الحضرية والدينية، كما تتوجه بخطاب خاص في أندية الموظفين والجامعات والمدارس حيثما وُجِدَت، وتزور زعماء الأقاليم ووجوهه من زعماء القبائل والعشائر وكبار التجّار، ثم تفرد الزيارة الخاصة لمراكز شيوخ التصوّف وطُرُقَه، تبسط خطابها للجميع وفق مقتضى المُخاطَبِينَ فلكل مقام مقال، وتطرح برامجها وتُفَسِّحُ الوقت للمشاركة والجدال مهما يشتدّ تصطبُّرٌ، فهي محاصرة بتهم الأحزاب، قريبة العهد بالنظام المباد، ولكنها في رأي الكثيرين تحمل رمز الإسلام الحديث وتمثله ويجد عندها صدقيّة أكبر من الأحزاب التقليدية لكن يريد أن يطمئن قلبه، وهي تَرجو منهم بدورها الدعم والمناصرة.

مسحت وفود الجبهة الإسلامية إذن ساحة السودان أو كادت، عازمة أن يبلغ صوتها كل ناحية مهما بعدت، وأن تُعرَف بنفسها وبرامجها كل من ألقى إليها أذن السمع والوعي، وقد تبلور قرار مكتبها السياسي مبكراً أن تضع في كل دائرة مرشحاً حتى تعرف عدّها الحق وحجمها في السودان ومدى وقعها في كل منطقة، فبلغت وفودها حتى

الجنوب والغرب القصي، حتى غرب دارفور، ثم كردفان، فضلاً عن أقاليم الجزيرة والنيلين الأزرق والأبيض، والشالية، والقضارف وكسلا والبحر الأحمر، وفقاً للتقسيم الإقليمي الذي ساد في العهد المايوي واعتمده الدستور الانتقالي.

كانت دارفور خاصة الإقليم الذي سبق مركز الحركة في الخرطوم نحو تأسيس الجبهة الإسلامية القومية وكادت أن تسبقها، إذ اختارت ذات الاسم ومضت تعمل به حتى وصلتها بشرى التوافق من الخرطوم، فمضت تؤسس الدور وتزاول المناشط قبل المؤتمر التأسيسي الذي انتخب قيادة أخرى للجبهة غير قيادة الحركة، ثم اتخذت لها علماً خاصاً، الأمر الذي رفضته القيادة القومية في المركز. والحق أن غرس الحركة الإسلامية ظلّ متنامياً في دارفور منذ الخمسينات للقرن الماضي، ثم استوى واشتدّ عوده في منتصف السبعين إلى منتصف الثمانين، وقد أتاح الرئيس النميري سانحة نادرة للحركة الإسلامية عندما عُيّن الدكتور حسن الترابي مشرفاً سياسياً على إقليم دارفور، في إطار قرار يوزّع أعضاء المكتب السياسي للاتحاد الاشتراكي مشرفين سياسيين على الأقاليم. كما كان للحركة الإسلامية دور كبير فاعل في الانتفاضة التي أطاحت بحاكم الإقليم وأحلت محله الأستاذ أحمد إبراهيم دريج في عام ١٩٨١ م. وعند سقوط النميري وقيام الجبهة الإسلامية بدت الولاية الأفضل مهاداً لدعوة الجبهة وعملها.

في الإطار الرسمي، استمرّ المجلس العسكري الانتقالي يبذل جهداً مقدراً في التزام الحياد تجاه ما تموج به الساحة السياسية من صراعات الأحزاب، ومع تصاعد العمليات العسكرية في الجنوب والشرق وجنوب كردفان من جانب الحركة الشعبية ضد الجيش السوداني، وبعد أن أطلق الدكتور جون قرنق وصف "مايو الثانية" على جنرالات الحكومة الانتقالية، ومع محاولة قوى اليسار الاصطفاف إلى جانب الحركة الشعبية، بدأ خط المجلس العسكري يتقارب مع خط الجبهة الإسلامية، لا سيّما عناصر منه صوّبت عليها أصوات من اليسار، تصفهم بأنهم "جبهة".

أما مجلس الوزراء الذي تشكل من مثلي النقابات، فلم تفرّ الجبهة الإسلامية القومية بأي حقبة منه سوى حقبة التربية والتعليم، التي كانت من نصيب الإخوان المسلمين الجناح الذي يترعّمه الأستاذ الصادق عبدالله الماجد، والذي انتظم عشية الانتفاضة في التجمّع الحزبي والنقابي، إلا أن مواقف التجمّع من الشريعة الإسلامية التي تُعرّف بـ "قوانين سبتمبر" لم تلبث أن أخرجته، وظلّ وزراء من المجلس الانتقالي يناوؤون الجبهة

الإسلامية ظاهراً، ويؤالون قوى اليسار جهراً، ورغم سابقة انتساب لرئيس الوزراء الدكتور الجزولي دفع الله للحركة الإسلامية، ورغم أن الانتفاضة تسارعت خطاها بدفع واضح من الحركة الإسلامية، إذ بدأت المظاهرة الأولى التي قادها اتحاد جامعة أمدرمان الإسلامية بعد أسبوعين من اعتقال قادة الحركة الإسلامية أخريات مارس (آذار) ١٩٨٥م، فتجاوب معها طلاب الاتجاه الإسلامي وخرجوا في صفها، ثم انحاز إليهم المسلمون من كل شُعب الحركة في الخرطوم وأمدرمان. كما شارك أطباء الحركة بفاعلية في إضراب الانتفاضة، إذ ساهم موقفهم قبل أقل من عام في إفشال محاولة الإضراب التي نشط فيها اليسار بعد إعلان قوانين سبتمبر، أما لمشاركة القوية للحركة الإسلامية فكانت عبر نقابة مهندسي الكهرباء، إذ أضاف قطعهم الكهرباء عن العاصمة عاملاً حاسماً في نجاح الانتفاضة.

لقد كان مجمل مواقف مجلس الوزراء الانتقالي نحو الجبهة الإسلامية وفقاً لتقديرها سلبياً غير محايد. بل إن تناصر اليسار وحزب لأمة وتعاطف الاتحاد الديمقراطي في التجمع الحزبي والنقابي لعزل الجبهة الإسلامية. وتصميم الجبهة الإسلامية على مواصلة وجودها وعملها، قسّم الساحة السياسية إلى معسكرين متقابلين. وبخروج الجبهة في موكب (أمان السودان) في وجه تظاهرات مستمرة من التجمع ضد ذات وجودها ثم ضد مصر مطالبة بتسليم النميري، أو مع الحركة والجيش الشعبي أو ضد قوانين سبتمبر، احتشدت الجبهة الإسلامية وكل من تعاطف مع طرحها، وغطّت أفق الخرطوم من وسطها إلى ساحة القيادة العامة، معلنة تضامنها مع الجيش السوداني، فأكدت أنها قوة لا يمكن إلا الاعتراف بها. ومع الخذلان الذي وقع على التجمع من مواقف الحركة الشعبية، وخاصة رفضها الاعتراف بحكومة الانتفاضة الانتقالية، ووقف الحرب، ثم سقوط طائرة الخطوط الجوية السودانية التي تحمل ستين مديناً بصاروخ الجيش الشعبي، تضاعفت قوة الجبهة الإسلامية السياسية وتضعفت في المقابل دوافع قوى التجمع للاحتشاد ضدها.

تصاعدت إذن قوة الجبهة الإسلامية القومية عبر تواصل مؤتمراتها وندواتها السياسية في سائر البلاد، وتطوّرت أساليب مقاومة التجمع الحزبي والنقابي نحو أفق غير ديمقراطي، وكلما تباعدت خطى الجبهة عن العاصمة القومية اشتدت حملة المقاومة بالعنف لنشاطها، فحُصِبَ المتحدّثون في الندوات بالحجارة تساقط عليهم أحياناً لمدى ساعتين من الزمان، لا سيّما في مناطق نفوذ حزب الأمة (النيل الأبيض وكردفان) وبعض مناطق نفوذ اليسار (الجنوب)، وبالمئات المعادي الذي يقتحم ميدان النشاط لا يرضى إلا

بإفشاله وإذا استمر يستمر التشويش عليه، يَتَنَصَّرُ عليها متحمسة الأحزاب الذين يُحْشِدُونَ بتدبير سابق وأحياناً يُسْتَأْجَرُ مُتَبَلِّغُةُ الأسواق والحواري، وقد اعتادت وفود الجبهة الإسلامية حيثما سافرت تقطع السودان، بقطع الأشجار والحجارة والخيران، تقطع عليها الطريق قبل أن تبلغ المدن والقرى لتصل بصوتها إلى الناس، وعلى رَشْقِ سياراتهم بالحجارة وأحياناً بالرصاص. وقد حُوصِرَ وفد الجبهة الإسلامية بقيادة أمينها العام وهو بهم بمغادرة منطقة "أبوجبيهة" في غرب كردفان، ولم تفك خناقها إلا بعد تبادل نيران الذخيرة الحية بينها وبين القوى الحزبية، وقُتِلَت امرأة ساعة وصول أمين عام الجبهة إلى منطقة المُجَلَّد، وحدثت حادثة اغتيال أخرى لمواطن فور خروج مكعب أمين الجبهة من مطار مدينة واو، التي وصلها ليشهد مؤتمر إقليم بحر الغزال، وفي كلا الحادتين ظهر تواطؤ جهات رسمية ضد التظاهرات التي تحشدتها الجبهة الإسلامية ترحيباً بوفد الأمين العام. ولم تُسَلِّمْ حتى مناطق في قلب الخرطوم، حيث ثَقُلَ الجبهة ومحلُّ مقدرتها على تأمين قادتها ونشاطها^(٥).

كانت بالطبع حجة أحزاب التجمع في حملتها غير الديمقراطية على الجبهة الإسلامية هي "السدانة" لنظام جعفر نميري المباد، وأن عُنفها على الجبهة الإسلامية هو استمرار للانتفاضة لـ "كنس آثار مايو". وإزاء هذه المواقف بدأ إعلام الجبهة الإسلامية الذي تمثله رسمياً صحيفة "الراية"، وصحيفة "ألوان" المستقلة بقيادة رئيس تحريرها أ. حسين خوجلي محمد حسن تَوَلَّى الحملة المضادة، وقد تجاوبت مع الحملة قاعدة الجبهة لا سيما المهتمين بالتوثيق، فطَفِقَتْ تفاجئ رموز اليسار واليمين بالوثائق الدامغة التي تؤكد سدانتهن لمايو، ومواقفهم من السُجون والمُعتقلات التي ثَقُلَ فيها الإسلاميون في سنوات مايو الأولى والثانية، ثم مجازر بيت الضيافة، والجزيرة أبا، وودنوباوي أيام تحالف النميري مع اليسار.

لم يَخُلُ الباب الثابت بالراية "لكي لا ننسى" من صور أداء القسم للاتحاد الاشتراكي، أو الوزارة، وقصائد المدح، وحفلات الأوسمة والتكريم وغير ذلك، وأصبح كل صُبيح جديد يحمل مفاجأة للتجمُّع. ومع تزايد حملة العنف المادي على الجبهة الإسلامية، تزايدت حملة العنف الأدبي من صحافة الجبهة الإسلامية، ولا ريب أن كلا الموقفين ساهما فيما لحقَ بمستقبل الديمقراطية في السودان من أذى وما أحاط بالعلاقات

(٥) بدأت وفود الحركة الإسلامية تتحرك في حشد من المكاتب الخاصة من الذين تلقوا تدريباً عسكرياً محدوداً لحماية قيادة الجبهة وقد اقترح عليهم الأمين العام اتحاد دروع نقي حضور الندوات وقمع الحجارة وحتى يستمر المتحدون مهما تصاعد الهجوم.

السياسية من أزمات، ولكن صحافة الجبهة الإسلامية يقف عليها بحكم دعوتها للإسلام وتأسيس أطروحاتها على أصوله إلزاماً أشد ألا تتجاوز مهما تجاوز الآخرون، الأمر الذي حل عليها أحياناً توجهاتٍ ولفتَ نظير من قيادة الجبهة، وأحياناً تقريباً وعقوبة.

اتسم الخط السياسي العام للجبهة الإسلامية بوضوح شديد:

- أولاً: الدعوة الحاسمة أن تقوم الانتخابات لأجلها الذي حدّده المجلس الانتقالي في الدستور، أي بعد عام على وجه الضبط من توليهم السلطة في أبريل (نيسان) ١٩٨٦م، والرفض لمحاولات بعض الأحزاب تسويق الموعد وتأجيله بحجة الحرب في الجنوب أو الأمن في العاصمة، أو الحاجة لوقت أكثر للاستعداد، أو لحين التوقيع على اتفاق سلام أو قيام مؤتمر دستوري. فالانتخابات، مهما كانت نتائجها، تمنح الشرعية لجبهة ما لتحكم بتفويض الشعب، وتحدّد الحجم الحق لكل حزب سياسي، وتيسّر المحاسبة على المسؤولية.

- ثانياً: قوانين الشريعة الإسلامية التي تُسمّيها الأحزاب "قوانين سبتمبر" حتى تربطها بنظام النميري البائد، وتنسبها لصورته الشائنة بعد الانتفاضة، مهما تكن ناقصة أو شائنة، تُكَمَّل وتُعَدَّل ولا تُلغى، لأنها أضحت خطوة في طريق إسلام الحياة العامة، لا يُرْتَدُّ عنها، ولكن يُتَقَدَّمُ بها. وقد نجح إعلام الجبهة الإسلامية في نصبها رمزاً يتوالى عليه تيارٌ إسلاميٌّ عريض، وحاصر انتقادات الأحزاب لها في إطار الرفض للشريعة وعقيدة اللادينية السياسية أو العلمانية.

- ثالثاً: أما الموقف الأخير المهم في البرنامج السياسي للجبهة الإسلامية، فهو دعم القوات المسلحة في حربها مع الحركة الشعبية لتحرير السودان بقيادة الدكتور جون قرنق، ثم رفض عمالة الأحزاب لا سيما قوى اليسار لها، ثم كشف أجندتها "الماركسية" و"الانفصالية"، وقد بلغت الجبهة الإسلامية ذروة ذلك الموقف بتسييرها لموكب "أمان السودان".

- رابعاً: أخيراً التزم خطاب الجبهة الإسلامية الدعوة لاحترام الجوار العربي الإسلامي في وجه الدعوة التي بعثت "الأفريقية" وحضارة كوش ومروي، والتي تبناها اليسار في الستينات من القرن الماضي وعادت حية بعد الانتفاضة، فكان احترام مصر الرسمية موقفاً من الجبهة الإسلامية إزاء دعوة التجمّع إلى قطع العلاقات معها إذا لم تُسَلِّم الرئيس السابق جعفر نميري الذي لجأ إليها بعد ما انتهت رحلته إليها مع نهاية حكمه، تعبيراً عن رفضها لخطاب الثأر الذي التزمه حزب

الأمة وقوى اليسار، وأكدت الجبهة الإسلامية تفهمها للقرار المصري بإيوانه، وفقاً لتقاليدها في استضافة اللاجئين السياسيين منذ وقت طويل، ولم تقف أبداً من قضية تسليم النميري لمحاكمته أو محاكمة رموز مايو موقف الحماسة فقد انحاز إلى صفها كثير من وجوه المايويين.

كان موسم الانتخابات هو ساعة الدفع الأعظم للجبهة الإسلامية، فقد عبأت طاقات شبابها وشيوخها، نساها ورجالها الذين احتشدوا على صعيد واحد لمعركة حاسمة، بدأت يومئذ معركة حركة الإسلام الواعية المتناصرة في السودان، المتجاوزة لنخبوية الحركة الإسلامية المحدودة، المتصدية لعدوان خصومها بما يبطل مكائيداتها حصارها وعزلها فهي اليوم حقيقة كبرى بحجم المجتمع لا يتيسر تجاوزها في واقع السياسة، فهي في نظر عضويتها تستشرف تمام مشروعها وبلوغ مثالها ونصب قدوتها في أنموذج حضاري عالمي للإسلام المتجدد.

قبل أن تبسط مرشحيتها وفقاً لقرارها مُرَشَّح لكل دائرة، أكملت عدد عضويتها، واستعانت بما تعلم من علوم الإحصاء والرصد والتحليل، وما كسبت من خبرة في تنزيلها على واقعها التنظيمي الذي بلغت حدوده حدود الوطن، وما استحدثت من وسائل الحاسوب الغربية يومها على خبرة السودان، وأدركت على وجه يقارب الدقة حجمها ووقعها.

ظلت حملات الجبهة الإسلامية تتصاعد نحو الانتخابات، وظلت أجهزة الحركة الإسلامية الداخلية تُصاعدُ جهدها الفني إلى مداه، إحصاءً وتوثيقاً وتأميناً وتمويلاً نحو أكبر الكسب في أصوات الاقتراع ودوائر الانتخابات، تطويراً لسجلها المدني الخاص، فهي اليوم تعرف كل عضويتها وما يحيط بهم من أسرة وأبناء وأخوان وأخوات، وما مضت عليه سيرهم، ولواء للحركة أو تعاطفاً أو حياداً أو خصومةً، وما بلغوا من كسب مادي، أو نالوا من لقب علمي.

أما التمويل، فقد اتسعت الحاجة إليه وألحَّت كلما تقاربت أيام التصويت، بل دخل المال عنصراً ذو وقع بالغ في منافسات الدوائر وبدا وافرأ في أيادي خصوم الجبهة. فتصاعد الإنفاق من كل سبيل ليوافي أوسع نشاط عرفته الحركة الإسلامية منذ ميلادها في السودان، تتولى غالبه العضوية الملتزمة لا سيما من مراكز الاغتراب الخليجية، وتلتمس عوناً عليه من علاقاتها مع حركات الإسلام وأفذاذها الأثرياء حيثما تيسر، ولكن جاء

أغلبه من خالص استثمارات الحركة وخالص أموال شركات وأعمال أعضائها. وترخصت شيئاً ما المصارف الإسلامية في منح الصفقات والقروض لأعضاء من الحركة حتى يوافوا شيئاً من احتياج الصرف المتصاعد^(٦). كما شهدت الجبهة الإسلامية أنشطاً من المنفقين تبرّعوا بسخاءٍ وهم لا يكادون يُظهرون انتفاءً معلناً لها أو يعرفون بسابق علاقة مع الحركة، تصدّقوا سرّاً يرغبون في الأجر الأكبر أو يخشون الحملة عليهم من خصوم الجبهة، وذلك ضمن ظواهر أخرى من الانحياز والتفاني شهدتها الجبهة الإسلامية من بعض أعضائها الذين لم يتنموا أصلاً للحركة.

ظلت وظائف عمل الحركة الداخلية الغنية الخاصة بالشؤون الأمنية والمالية والتوثيق مستمرة مستترة موصولة بالأمن العام وبعضها بمكتبه التنفيذي، وبعضها موصولة بالتقارير الراتبية لمجلس الشورى الذي ظل يجتمع بدوره على فترات متباعدة لا سيّما بعد تصاعد نشاط الجبهة الإسلامية إذ استوعبت غالب أعضائها، ولكنه استمر يراجع نشاطها ويتداول حول مواقف الحركة الكبرى وفق الاستراتيجية المجازة قبلاً. ولكن الجبهة الإسلامية في جملة عملها ومسيرتها تحرّرت من الحساسية السالفة التي شابت علاقة الحركة الإسلامية بجبهة الميثاق الإسلامي، وكادت المجانبة أن تختفي في شعور أعضاء الحركة بين عملهم في التنظيم ونشاطهم في الجبهة، فقد امتد وقع الحركة واتسع عملها وتولّى غالب أعضاء الشورى والقيادة وظائف ظاهرة في الجبهة الإسلامية، أو انصرفوا للتكاليف في التنظيم، ولكنها موصولة منسقة مع نشاط الجبهة الإسلامية ومواقفها.

أما أعضاء الجبهة الإسلامية، لا سيّما الكبار من الذين لم يكن لهم سابقة انتماء تنظيمي للحركة، فقد ظلوا على إلفة ورضى و نسجام في عملهم إلى جانب الإخوان في أجهزة الجبهة، بل إن الرأي العام الصديق والمخاصم استخدم اسم "الجبهة" في وصف

(٦) كما تقدم، فإن ظهور المصارف والشركات الإسلامية التي تديرها عناصر من الحركة صاعدت الدعوية ضد شراء الجبهة الإسلامية في مجانبة شديدة لحقيقة أوضاع الجبهة الإسلامية خاصة بين يدي الانتخابات، فقد ظلت الجبهة تضبط حسابها بدقة وحرص ألا تعجز موازنتها عن الموافقة باحتياجها المتزايد، وهو ما حدث أكثر من مرة واستدعي تدابير طوارئ لإنقاذ الموازنة. وقد رُوج اليسار - مستغلاً بشاعة مناخ الجماعة في أخريات عهد مايو مدعيًا أن البنوك الإسلامية خزنت الذرة وأجاعت الشعب. والحق أن الحركة الإسلامية كانت مُغيثاً أساسياً في الجماعة عبر منظمة الدعوة الإسلامية وشباب البناء ورائدات النهضة خاصة، أما فرية "بنوك العيش" ضد بنك فيصل الإسلامي، فقد أصدر البنك كتباً يردُّ فيه على هذه الدعابة ويدحضها ببيان الأرقام التي ساهم بها في إغاثة الجماعة. ومع تمكن اليسار أولاً وحرب الأمة ثانياً من الأجهزة العدلية قرّروا على الفور تكوين لجان التحقيق في حساب المصارف الإسلامية وصوّبوا أكثر على بنك فيصل الإسلامي وكانت المفاجأة أن أكبر عشرة مستثمرين في البنك يستفيدون من مراحته ومشاركاته هم من رموز الأحزاب التقليدية مع واحد أو اثنين من الحركة الإسلامية.

تَبَّارَ الإسلام من قدامى أهل الحركة والقادمين من أهل الجبهة الإسلامية، واختفي الاسم القديم (الإخوان) بالتدريج، حتى أوشك أن ينمحي، وانصرف إلى الجماعة التي اختارت أن تختص به علناً "جماعة الإخوان المسلمين" بزعامة الأستاذ الصادق عبد الله عبد الماجد.

أثارت قضية المرشحين للدوائر الجغرافية ودوائر الخريجين، التي فوضتها شورى الجبهة إلى لجنة من المكتب السياسي، لتُدْرَج ضمن المسائل التي ينبغي أن تتكامل فيها شورى القيادة المركزية والقيادة الإقليمية، أثارت بعض مشاققة وتوتر لدي بعض الأسماء المعروفة من الحركة الإسلامية الذين لم يشملهم اختيار اللجنة مرشحين، ورغم أن اختيار مرشحي الدوائر الجغرافية لم يُبرَز خلافاً ظاهراً بين المركز والأقاليم، بل تجاوزت أغلب دوائر الأقاليم مع رسل المركز من أبنائهم الذين رشّحتهم اللجنة. فهُم، وإن كانوا رموزاً في القيادة أو من سكان العاصمة بحكم عملهم الرسمي أو أعمالهم الخاصة، يمثلونهم في جمعية تأسيسية قومية تضم كل السودان.

لكن دوائر الخريجين النخبوية بطبيعتها أثارت مشاكل النخبة، فقد تصوّب جهد اللجنة نحو اختيار وجوه قومية لدوائر الخريجين تمثل قومية الجبهة الإسلامية، وألا تحتكر الدوائر لرموز الحركة الإسلامية ووجوهها المعروفة، فضاقت الفرص المحدودة على بعض كبار الإخوان، منهم عناصر كانت ذات سابقة قيادية أو فكرية في سنوات الدراسة، ولكنهم تأخروا عن نشاط الحركة لأسباب مختلفة وعن نشاط الجبهة المتسارع انتعاضهم، فلم يتولوا في عهد نميري وزارة أو عضوية الاتحاد الاشتراكي، وظلّ بعضهم غائباً في دول الاغتراب بعد المصالحة الوطنية، ولم ينشطوا مع الجبهة شأن آخرين ظلوا أساتذة في الجامعات وأصحاب مناصب إدارية رفيعة في الدولة أو الشركات أو المصارف، ولكنهم جدّدوا كسبهم السياسي ورشحهم المركز أو اقترحهم الولايات^(٧).

الخلاصة أن مرحلة الجبهة الإسلامية القومية، رغم انفتاحها على جبهة المجتمع العريضة وانفتاح صف قيادة الحركة الإسلامية ليضم وجوهاً قومية جديدة ورموزاً في اليسار وشباباً يُصْعَد لأول مرة، فقد ترسّخ إلى حد كبير انسجام القيادة السابق الذي تبلور في عهد المصالحة الوطنية، فالقادمون ظلوا على قناعة وإعجاب بطرح الحركة

(٧) كان الأمين السياسي للجبهة الإسلامية أحمد عبد الرحمن محمد المشهور سبعة صلاته خارج أطر الحركة حريصاً على ضم الأسماء القومية إلى قائمة مرشحي الجبهة لدوائر الخريجين، فأخرج ربيع حسن أحمد القيادي الإخواني المعروف لصالح عباس إبراهيم النور ذو الخلفية الناصرية من قائمة الخريجين لدوائر ولاية الجزيرة. كما لم تختار اللجنة أسماء مثل إبراهيم أحمد عمر وحسن مكي ليكونوا مرشحين، وقد عادت اللجنة واعتمدت اسم الأول ليدخل الجمعية التأسيسية، فيما مثل ذلك التجاوز نقطة فارقة في المسيرة السياسية والتنظيمية للثاني.

الإسلامية الذي تجلّى في الجبهة، ومع الملازمة في الاجتماعات وصُحبة الرحلات ومجاهدة الأعداء توثّقت الصلة واستشعروا جميعاً أن صوتهم مسموع بمواقف الجبهة وتعبيرها. أما عناصر الإخوان من أهل الحركة الإسلامية، فقد استشعر بعضهم أن الجبهة الإسلامية ضاعفت عزلتهم وأخرجتهم بوجود غرباء، في لحظة يُرى فيها الصف كله محتشداً لمواجهة حصار الخصوم، والحق أنهم آثروا ألا يجهروا بموقف ولا رأي ولو كان موضوعياً يبحث في إصلاح سبل الحركة ونظمها في الشورى والقيادة، ولم يطوروا موقفهم ليكونوا جماعة ضغط بما قد يفهم في تلك اللحظة الحرجة أنه تشرذم أو انقسام، فيقع عليهم ما جرى في المحاولات السابقة لشق الصف، إذ حُوصرت وذهبت ريجها.

أصدرت الجبهة الإسلامية برنامجها الانتخابي قبل بضع أسابيع من يوم الاقتراع لاختيار نواب الجمعية التأسيسية، فبسطت فيه جملة رؤاها ومواقفها نحو المستقبل. عكّفت على إعداد البرنامج لجنة من المكتب السياسي برئاسة الأمين العام، تداولت حول المواضيع والقضايا التي ينبغي أن تحجب عليها الجبهة الإسلامية وهي تقدّم نفسها للشعب، وبرنامجها الذي ستحكم به إذا فازت أو غلبت في الاقتراع الوشيك. أبان البرنامج مقترحات الجبهة الإسلامية للدستور الدائم في البلاد، العمل الأساسي للجمعية التأسيسية، وأكدت ما صدر في توصيات مؤتمرها العام ومؤتمراتها الإقليمية، فيدرالية للجنوب، ولا مركزية واسعة في كل السودان. كما حمل البرنامج رؤيتها للتنمية والإصلاح الاقتصادي، ثم الإعلام والقوات المسلحة والتعليم والعلاقات الخارجية، وجمعت ما كانت تنشره في خطابها العام والخاص من رؤى ومواقف. ورغم أن برنامج الجبهة الإسلامية الانتخابي لم يجد حظاً من الإطلاع الراسع والتداول والنقد حتى داخل صف الجبهة الإسلامية، ولم يستحوذ على اهتمام كبير في غمرة تصاعد الحملة السياسية نحو الانتخابات، فقد عبّر عما بلغته حركة الإسلام في السودان من نضج، بعد تجربة المقاومة وخلوة الدراسة والإطلاع في السجن وبعد عودة من دراسة تجارب العالم، وعند نهاية تجربة في الحكم والوزارة والتشريع إبان عهد مايو، مها تكن منقوصة فهي مفيدة لحركة بدأت محدودة صفوية، ثم اتسعت تترقى نحو الشعبية تدريجاً.

أسفرت نتائج الانتخابات التشريعية في السودان في العام ١٩٨٦م عن استحواذ الجبهة الإسلامية على مقاعد دوائر الخريجين كافة عدا ثلاث دوائر في الجنوب، وذلك رغماً عن أن الجبهة الإسلامية قد التزمت طوال فترة التداول حول قانون الانتخابات الدعوة لاعتماد نظام "صوت واحد لكل مواطن"، وظلت تؤكّد على ذلك في منابرها العلنية وفي

اجتماعات المجلس الانتقالي والحكومة الانتقالية مع الأحزاب حول القانون، موضحة أنها حقاً وصدقاً مع توحيد المجتمع كله على المساواة في الواجب والحق، لا تشق الشعب إلى عامة ومتعلمين كما كانت سنة المستعمر السيئة تباعد بين المثقفين بمدارسهم وأحيائهم وأنديتهم وبين الشعب بثقافته التقليدية وبيئته المتخلفة، رغم إصرار قوى اليسار في التجمُّع النقابي على اختصاص دوائر للقوى الحديثة تقارب أن تتناصف في المقاعد مع الدوائر الجغرافية، تخشى أن يكتسحها المد التقليدي للأحزاب في الدوائر الجغرافية فتدخل من أبواب النقابات والقطاعات والمهن.

إزاء الموقفين المتباينين بين الجبهة الإسلامية والتجمُّع، اعتمدت الحكومة الانتقالية القانون الذي سارت عليه الانتخابات السابقة في السودان، اعتماد دوائر للخرجين لا تزيد عن نسبة ١٥٪ من جملة مقاعد البرلمان، يترشح لها من حاز على شهادة تخرج من جامعة أو معهد عالي، وحق التصويت فيها لمن حازوا على ذات المؤهل فقط، معتمدين في القانون نظام الأقاليم الخمسة الذي ورثه الدستور الانتقالي عن النظام المباد، يجعل لكل إقليم بضع مرشحين يزدون وينقصون وفقاً لسعة الإقليم وعدد سكانه.

استدعت المكاتب الفنية في الحركة الإسلامية معرفتها الوثيقة بالقطاع الحديث الذي وُلِدَتْ وترعرعت فيه، وظلت تتقدم فيه بأكثر مما يحسب خصومها في الأحزاب الأخرى^(٨)، وأعملت آليتها في الاستفادة من رصيدها في المعلومات وحساب المناطق وتوزيع المقترعين وفقاً لنص القانون ولائحة الانتخابات، واطمأنت تقريباً عشية التصويت أن كسبها سيكون حاسماً في تلك الدوائر. وإذ بدأ سجل الطعون في ذروته فيما يخص دوائر الخريجين، ظنت الأحزاب المعادية للجبهة الإسلامية أنها أحكمت عليها الحصار في القطاع الحديث بالدعاية الكثيفة التي حاولت أن تثبت على الجبهة أنها السادن الأخير لمايو، الذي يتحمَّل وزر قوانين سبتمبر وإعدام محمود محمد طه وكل ما يلحق بها من سوءات، وأيقنت الجبهة أنها بإعلامها ثبتت صورة قميئة لتحالف اليسار والطائفية، وأن الأحزاب الطائفية ذات القاعدة الدينية على وجه الخصوص مضطربة متفلتة، تريد أن تشتري رضى الشيوعية والعلمانية بإلغاء القوانين الإسلامية، كما أنها تمالئ وتوالي الحركة الشعبية "الانفصالية الماركسية". وبظهور نتائج دوائر الخريجين، اتضح أن إعلام الجبهة الإسلامية قد كَسَبَ المعركة في القطاع الحديث.

(٨) في لقاء بدار حزب الأمة قبل شهر من الانتخابات تحدث السيد الصادق المهدي إلى خريجي الحزب الذين أثاروا معه خطر الجبهة الإسلامية علي حزبهم، فصرَّح المهدي أن قطاع الخريجين وحده في حزب الأمة يساوي الجبهة الإسلامية بطولها وعرضها.

مع تقارب الأيام نحو الانتخابات، أعاد المكتب السياسي للجنة الإسلامية تقويمه لموقفه العام في الساحة يُمعِنُ النظر في المراجعة الأخيرة، ففي كل إقليم ومنطقة تتوفر الجبهة على عضوية ومعلومات وتفاصيل، وبذ بسطت مرشحيتها في كل دائرة فقد أمنت النظر في المرشحين تختار الأنسب والأوفر حظاً في الفوز، فلم تعدّ وجهاً مقبولاً في أشد معاقل الطائفية حصانة، ومع حلول الموسم المرتقب، شهدت مناطق النفوذ التقليدي لحزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي تدافعاً حامياً مع الجبهة الإسلامية تواصل حتى صباح الاقتراع، حيث صممت بأحكام القانون أصوات الدعاية بمكبرات الصوت، لتبدأ حركة لا تهدأ ولا تنام، تنشط فيها وسائط الدعاية المكتوبة التي تحمل الصور والرموز والكتيبات والشعارات، تناصرها لصحف اليومية والصلاة والدعاء. وهي بالطبع معركة لم يهدأ أوارها بعد الانتخابات، وإنما اتصل حتى سقوط الحكم التعددي الحزبي لما يُعرف بـ "الديمقراطية الثالثة".

ففي دارفور حيث يسود حزب الأمة تقليدياً في أغلب الدوائر، خاصة في مناطق القبائل العربية حيث معاقل أنصار الثورة المهدية تاريخياً، انتعشت آمال الجبهة الإسلامية أنها ربما تلحق هزيمة صاعقة بحزب الأمة، يحفزها نحو ذلك الرجاء وجود غالب للحركة الإسلامية في أوساط المتعلمين من أبناء الأقاليم، امتد منذ ميلاد الحركة الإسلامية في أربعينات القرن الماضي، ثم اتصل وازدهر في عقدي الستين والسبعين حتى كأن لم يفلت من تأثيره أحد، وقد حملت التقارير المتواردة من الأقاليم بُشريات كبيرة، فكانت ندوات الجبهة الإسلامية رغم محاولات التعدي والتشويش هي الأكثر حضوراً والأشد حماساً والأعلى صوتاً، وقد سنّف الذكر أن الجبهة الإسلامية في دارفور هي الأولى نشاطاً قبل نشاط المركز في الخرطوم.

قريباً مما حدث في دارفور شهدته كردفان والشالية، حيث المناطق التقليدية لطائفة الختمية ونفوذ الحزب الاتحادي الديمقراطي، يخرج الأبناء والبنات من بيوت الطائفية إلى أطر الحركة الإسلامية متحمسين لبرامجها ومناوئين لدوي قرباهم، مما يضاعف الغيظ على الوافد الجديد ويزيد الحقن.

عشية ختام أول انتخابات حرة في السودان منذ العام ١٩٦٨م، وقبل ساعات من بدء عملية فرز الأصوات، اجتمع المكتب السياسي للجبهة الإسلامية بحضور كادر الجبهة الإعلامي، لا سيما الصحفيين بجريدتي "الرأية" و"ألوان" برئاسة أمين عام الجبهة الإسلامية الدكتور حسن الترابي، للتداول حول أول قضية تلي إعلان نتائج

الانتخابات، أي تشكيل الحكومة الجديدة، حيث ستوضح الأرقام أوزان الأحزاب وقد ترسم معالم التحالفات المقبلة.

إلا أنه مهما تكن النتائج فقد امتدت تجربة الجبهة الإسلامية القومية بحركة الإسلام نحو جذور المجتمع وانتشرت ظاهرة على سطحه، وأن التحالف الذي تداعت له الأحزاب كافة ضد الأمين العام في دائرة الصحافة وجبرة دليل على قوة الجبهة الإسلامية وقد يكون مقدمة لتحالفات متصلة ضدها، فكلما زادت قوة الجبهة كلما احتشد خصومها يبتغون إضعافها. أما احتمالات كسب الجبهة الإسلامية أو خسارتها فقد أبان الأمين العام أن الجبهة الإسلامية قد تكسب كسباً كبيراً في دارفور، وقد تخسر معظم الدوائر بفارق ضئيل وقد تحصد دوائر محدودة، عندئذ سيستمر خطاب الجبهة إسلامياً قوياً عالياً، وقد تتوسط في الفوز عندئذ ينبغي أن نعتدل في الخطاب، أما إذا بلغنا موقعاً متقدماً على بقية الأحزاب، فلا بد من خفض الصوت وتوطئة الأكتاف وتمهيد المناخ لتحالفات مع الساحة السياسية وتنقيتها لممارسة ديمقراطية رشيدة.

حملت نتائج الانتخابات العامة للعام ١٩٨٦م لقيادة الجبهة الإسلامية وقاعدتها مشاعر مزدوجة من الرضى والغضب، فقد اكتسحت مقاعد الخريجين بما يشتر أنها صوت المستقبل وأن القطاع الحديث سيكون مع الإسلام، وكسبت نحواً من عشرين دائرة جغرافية، وقارب مجموع كسبها في الجمعية التأسيسية رصيد الحزب التقليدي الكبير الاتحادي الديمقراطي الذي حاز بإحدى وستين دائرة، وحصلت الجبهة الإسلامية على إحدى وخمسين دائرة، وبلغت حدة منافستها له في أشد معارقه قوة فيما يُعرف بالدوائر المغلقة إلى نسبة نصف أصوات المقترعين. كما أن الحملة عليها من خصومها قد جلبت لها بعض التعاطف، فانعطف نحوها رموز من الأحزاب التقليدية في الأقاليم، استفزهم حصارها ومصابرتها على دعوتها وقد خاطبت فيهم فطرة الإسلام.

كما انبرى بعض الموالين لتلك الأحزاب يحمونها ويتصدون للحملة عليها، وفتحوا بيوتهم يجيرون وفودها من غائلة قومهم. وكما تعالت في صفها طاقات أعضائها، تعباً معهم أهل بيوتهم من البنين والبنات وحتى الصغار والأقارب. إلا أن ما شاب الحملة السياسية مسيرة عام نحو الانتخابات من عنف مادي ومعنوي قد خلف وقعاً بالغاً في نفوس أعضاء الجبهة الإسلامية، كما اهتزت ثقتهم في صور الممارسة الديمقراطية لا سيما حرية التعبير ونزاهة الانتخابات، خاصة ما شهدوا من محاولات التزوير وشراء الدم ودخول الأموال عنصراً حاسماً في بعض الدوائر، وما ظل يؤكد إعلام الجبهة الإسلامية

من أن بعضه الكثير جاء من الأجانبين الأبعدين والأقربين لا يستهدف إلا الإسلام، ثم ما سمعوا من أعضاء بعض الأحزاب التقليدية أن ما يسمونه في الجبهة الإسلامية فساداً هو ممارسة تقليدية تقتضيها ممارسة اللعبة الديمقراطية حيثما كانت في العالم.

بالطبع جلست قيادة الجبهة الإسلامية القومية تقوم كسوبا في الجونة الكثيفة التي شهدها العام الانتقالي منذ تأسيس الجبهة الإسلامية وإلى الانتخابات، وانصرفت أغلب القراءة إلى نتائج الانتخابات، فبعد امتصاص الصدمة الأولى لا سيما خسارة الأمين العام لدائرته في ظرف مثل ذروة الاستقطاب والمواجهة، كذلك خسارة دائرتي أمدرمان القديمة حيث مركز ثقل للوعي الحضري، وحيث غرست الحركة الإسلامية نواة العمل الأولى في "نادي أمدرمان الثقافي" منذ الخمسينات^(٩). ثم خسارة دوائر دارفور ما عدا دائرتين، وكسب دوائر الحرجين، فقد كانت الانتخابات موسم خطاب ودعوة، ولئن تورّع الجهد عبر كل دوائر السودان ولم يتركز ويتصوّب للفوز بدوائر محدودة، فقد استفادت الجبهة الإسلامية عدا إدراك حجمها وعدّها، بلاغ دعوتها وانتصاب قدوتها. لكن الحقيقة الأهم أن الجبهة الإسلامية هي القوة الثالثة في الساحة بلا منافس أدنى قريب ومع منافس أعلى قريب، في تبارٍ يجري لصالح الجبهة الإسلامية فالزمن حربٌ على كل كيان جامد.

أوضح النظر والتقويم أن العامل المحلي قد يكون عنصراً حاسماً في بعض الدوائر ولا يكفي فقط فكر الحزب أو طرحه ومواقفه، فقد اخترقت الجبهة الإسلامية بدائرتين في بادية الكبابيش، ودائرة في ريف أمدرمان الشالي بسبب من عزة المرشحين في قومهم، واستفادت من تنافس مرشحي الحزب الواحد وتبدد أصواتهم فكسبت دائرة في جنوب كردفان، وحصدت دوائر دنقلا الثلاثة لحسن اختيار المرشحين ولأثر خطاب الجبهة الإسلامية على فئة المهاجرين والمغتربين وقد حرصت على أن تصلهم، فوصلوا بها أهلهم في السودان. وكسبت الجبهة الإسلامية كذلك دائرتي بُري وبحري وهي مناطق نفوذ تليدة للاتحاديين لأن خطاب الجبهة الإسلامية يبلغ مداه مع الناخب الحضري المدني، لا سيما نحو قضايا عزة الوطن وأمنه ودفاعه، التي كانت تقلق العاصمة إبان العام الانتقالي. في المقابل، خسرت الجبهة الإسلامية دوائر لمرشحين ظنّت أنها وفّقت فيهم أيما توفيق، بسبب من عدم التقدير الجيد للعامل المحلي، منهم أهل عزة في قومهم وثمة أيادٍ

(٩) نادي أمدرمان الثقافي تأسس عام ١٩٥٤ واتصل فيه معظم نشاط الحركة الخاص والعام مع تقلب عديده من أجيال بيت المال إني العرصة. ولكن ظنّت غالب وجوه الحركة التي آت إليها كل أمر الحركة وتجديدها حتى جبهة الميثاق، ظنّت ترتد هذا المنتدى الذي شكل مركزاً للإشعاع الفكري والثقافي انقلب يمه كل السودان.

بيضاء سابقة لهم في مناطقهم، نافسوا ولكن الطائفية غلبتهم، منهم أئمة مساجد وحفظة قرآن بعضهم رموز مشهورة ولكن الناخب المحلي فضّل عليهم طائفته أو مضى مع فهمه الذي يُجانب بين الديني والسياسي. كما شهدت انتخابات العام ١٩٨٦م عدداً من المرشحين كانوا يوماً في صف الحركة الإسلامية الملتزم ثم تخلّوا عنه لسنوات، وآخرين لبسوا الشارة الأخرى عشية الانتخابات، منهم من حايّد مرشحاً مستقلاً يمثل لنصائح من أهله ريثما ينضم بموافقة كافة للجبهة الإسلامية في البرلمان.

تمثّلت في دارفور حالة خاصة، إذ ظلت قيادة الجبهة الإسلامية هنالك ترسل البشرى في تقاريرها الدورية للقيادة ولهيئة الشورى العامة، ولكن مع تقارب أوان الانتخابات اشتكت من نقص في الأموال قد يُشكّل خطراً إزاء ثراء خصمها حزب الأمة، وظهر أن الأموال قد حسمت أصواتاً كثيرة لصالحه، فالأجيال الجديدة في دارفور والتي نضجت أثناء ستة عشر عاماً من حكم مايو، بمعزلٍ عن تأثيرات مباشرة من الطائفية سوى تاريخ المهديّة والأنصار وبعض ذكريات حزب الأمة في العقود الماضية، وبالمقابل فإن خطاب الجبهة قد وجد منها تجاوباً فمالوا إليه لأول حملة التأسيس، ثم توالى عليهم نفوذ القديم من تلقاء الأسرة والعشيرة فانحازوا إليه من قريب.

إذن جاء نواب الأقاليم من الأحزاب التقليدية لأداء القسم أعضاء في الجمعية التأسيسية مُعبّئين على الجبهة الإسلامية بذكريات المعركة القريبة، إذ نافستهم كثفاً بكتف حتى في معاقلهم الحصينة وهذّدت فوزهم فكأنهم استنقذوه من براثنها، وكان نواب حزب الأمة من دارفور هم الأشد انفعالاً رغم فوزهم الساحق بأربعة وثلاثين مقعداً من مجموع المقاعد التسعة والثلاثين بما غاظتهم منافسة الجبهة الإسلامية، يزيدهم توتر العلاقة في المركز بين قيادتهم وقيادة الجبهة الإسلامية الذي بلغ مداه في العام الانتقالي، وكان أول تعبير عن ذلك كله هو "الفتو" الذي وضعه نواب دارفور على أي محاولة لإشراك الجبهة الإسلامية في الحكم ضد رغبة رئيسهم الذي ودّ لو استصحب الجميع في حكومته، لا سيّما أنه قليل الحماس لحليفه التقليدي وخصمه اللدود في كل حكومات الائتلاف التي شهدتها تاريخ السودان، الاتحادي الديمقراطي^(١٠).

قُبِّلَ الانتخابات بوقتٍ قليل، بلوَّرت بعض قيادات في الجبهة الإسلامية منطقاً حاولت أن تكسر به الحصار الذي أحكم عليها في العام الانتقالي، وقد استبان جلياً أن

(١٠) حصل حزب الأمة علي واحد ومئة مقعداً.

التحالف مُهمٌ في كل تجربة ليبرالية تعددية، خاصة في بلد معقّد ومركّب مثل السودان. فبعد أن اشتدّ الخصام مع حزب الأمة وازداد عدوان اليسار شراسة وتطوّرت الدعوة لإلغاء الترتين الإسلامية وارتفعت في التجمّع الأصوات الناقدة لمصر، كان منطق أولئك القادة من الجبهة يقول أن الحركة الإسلامية حركة قطاع حديث نشأت وتطوّرت في الوسط النوبي الشمالي وفيه أغلب عضويتهم وقيادتهم، وهم أبناء لآباء كانوا أعضاء في الحزب الاتحادي الديمقراطي، غالبهم من أتباع طائفة الختمية، وأن السودان إذ تتهدّد به الأخطار بالتمردات وتباعد القيادات يحتاج إلى عمود فقري يحفظ وجوده العربي الإسلامي ويمسك وحدته من الانشطار. وزاد آخرون، يتأمّنون تطور "الأزمة مع حزب الأمة، أن المشكلة معه ليست ذات طبيعة حزبية سياسية، ولكنها مشكلة المتعلم مع غير المتعلم، ومشكلة المركز مع الأطراف ومشكلة الغني مع الفقير، واقترحت الجبهة الإسلامية في لقاء خاص مع راعي الحزب الاتحادي الديمقراطي وزعيم الطريقة الختمية وهي تبسط أمره ذلك المنطق، مخالفاً انتخابياً محدوداً ينسج دائرة للسيد أحمد اميرغني على أن ينجلي الاتحادي الديمقراطي مرشّحه عن الدائرة التي تُرشّح فيها الجبهة الإسلامية أمينا العام، ويدعم كل حزب بأصواته الآخر في الدائرتين. ولا ريب أن الزعيم الطائفي الذي لم يتجاوب مع ذلك المنطق ولم يحتاج إلى ترشيح أخيه. بادر ووضع بدوره "فتوى" على أي مشاركة للجبهة الإسلامية في الحكم^(١١).

تشكّلت إذن حكومة ائتلافية بين حزب الأمة والحزب الاتحادي الديمقراطي، برئاسة مجلس الوزراء التنفيذية للسيد الصادق المهدي، ورئاسة مجلس رأس الدولة الرديّة للسيد أحمد اميرغني، وانفسح أمام الجبهة الإسلامية طريق واحد لم تكن تأباه أو تحشاه، زعامة المعارضة في الجمعية التأسيسية بإحدى وخسين نائباً يتضح بجلاء من تأمل سيرتهم ومسيرة حزبهم أنهم يحسنون اللعب في هذا المضمار. كانت أولى القضايا للجبهة الإسلامية القومية هي اختيار زعيم للمعارضة بعد أن تأكّد لها أنها تجلس في مقاعدها، وفي سُنن البرلمان التعددي الذي ينصّب به أمام رئيس الحكومة، ويعهد إليه بالتعبير عن مرافق الحزب المعارض من القضايا كافة. انحصر الاختيار بين بضع محدود من الأساء، فقد خسر الدكتور علي الحاج محمد مقعده في دائرة نيالا، وفاز كل من أحمد عبدالرحمن

(١١) بعد ظهور نتائج الانتخابات التقت قيادة الاتحادي الديمقراطي وقيادة الجبهة الإسلامية ووقعوا اتفاقاً ألا يشارك أيًا من الآخرين في حكومة لا تضم الآخر. عن الجبهة الإسلامية الدكتور حسن الترابي وعن الاتحادي الديمقراطي أمينة العام الشريف زين العابدين، ولكن رئيس حزب الأمة أبلغ قيادة الجبهة الإسلامية أن السيد محمد عثمان اميرغني اشترط مشاركتهم بالأ تشارك الجبهة الإسلامية، رغم أنه كان شاعداً عني توقيع الاتفاق.

وعثمان خالد مضوي بدوائر جغرافية في الخرطوم، وكذلك علي عثمان. وفاز إبراهيم السنوسي بمقعد للخريجين في كردفان وهي جملة الأسماء التي بدا أن الاختيار لن يغادرها. إبان حكم النميري، فاز الأستاذ علي عثمان محمد طه المحامي في انتخابات مجلس الشعب الثاني في دائرة الخرطوم الأولى التي تضم الجامعات ويسكنها كبار الموظفين ورجال الأعمال وبدا واضحاً أنه يحظى بتقدير كبير في هذا الوسط، وهو الأمر الذي تكرّر في انتخابات مجلس الشعب الثالث ونال على إثره منصب رائد مجلس الشعب. ورغم أن الأستاذ علي عثمان ظلّ يوالى عمدته الرسمي قاضياً ثم محامياً ولم تطلّ به مقامات السجون في عهد مايو، فقد كان بحكم سبّه أبرز وجوه الصف الثاني، لكنه سرعان ما أصبح الأصغر في الصف الأول وفي الاختيار لرعيم المعارضة. انحصرت المنافسة بين أكبر وجوه الصف الأول سناً، الأستاذ أحمد عبدالرحمن محمد، وأصغرهم الأستاذ علي عثمان محمد طه، والذي يمثل كذلك واسطة بين جيلين في الحركة ويرمز أكثر للمستقبل. وباختياره زعيماً للمعارضة انحسم تقريباً موضوع خلافة الترابي في الحركة الإسلامية والتي ظلّت تطرح نفسها وفق رؤية ترى أن الأوفق أن يهيأ شخص ما، أو يُختار في تلك المرحلة ويُتاح له من ثم أن يربو في ظل عطاء الترابي وتمام طاقته، وأن يأخذ منه ومن سائر جيل القيادة المخضرم تجاربهم وخبراتهم، قبل أن يتقدّم بهم العمر أو تصرفهم صروف الحياة.

بالنسبة لغالب قيادة الجبهة الإسلامية وقاعدتها، فإن اختيار علي عثمان لزعامة المعارضة جاء مناسباً موقفاً، وبالنسبة لآخرين في الجبهة الإسلامية لا سيما عضوية الحركة الإسلامية فهو اختيار مريح، لأنه حسم موضوع الزعامة المقبلة للحركة ورغم أن الاختيار قد جاء بالإجراءات الشوريّة المعهودة في المكتب السياسي لمثل هذه الموضوعات وبحضور نواب الجبهة في الجمعية التأسيسية، فإن رموزاً من الجيل القديم رأت أن "الترابي" رغم غيابه من الاجتماع قد أرسل إشاراتٍ حسمت الموضوع لصالح علي عثمان، خاصة تلك التي كانت تتطلّع للمنصب إذ مسّها بأثر سالب. كذلك استشعر غالب أبناء جيل المرشّح الفائز بزعامة المعارضة أن حسم زعامة الحركة لصالحه لا يناسبه ولا يناسب الحركة لما عهدوا منه من مواقف سابقة، إلا أنهم لم يعبروا أبداً عن مواقفهم علناً، وإذ أن كثيراً منهم ظلّ بعيداً عن مواقع التأثير في الحركة لم تحظ آراؤهم بالشيوع فضلاً عن التجاوب والقبول.

لكن اختيار الأستاذ علي عثمان لزعامة المعارضة كانت له تعقيدات على صعيد بعيد آخر، هو موقف رئيس الوزراء السيد الصادق المهدي، الذي يفترض وفقاً لأعراف النظام

البرلماني أن يوالي اتصالاته مع زعيم المعارضة، وأن يُشكّل معاً التوازن المطلوب لقيادة البلاد. وفيما كانت تدور معانٍ ومغازٍ كثيرة داخل الجبهة، خاصة في صف الحركة الإسلامية تعتبر أن اختيار علي عثمان خطوة بالغة الدلالة، لم ير السيد الصادق المهدي فيها إلا مُكابدة من د. حسن الترابي تريد أن تستصغر من يُقابله، وظلّ في المقابل يوالي اتصالاته مع رموز الجيل القديم، خاصة الوجوه التي ألفتها في رحلة الاغتراب والجبهة الوطنية، وتحديدًا عثمان خالد وأحمد عبدالرحمن، اللذان يكبران علي عثمان بما يُقارب عقدين من الزمان، وذلك كلما احتاج لمن يصله بالجبهة الإسلامية.

بأسبابٍ من ذلك الشعور وما ترتّب عليه من موقف، اختلّت العلاقة بين طرفي المعادلة، فلم يلتقِ زعيم المعارضة ورئيس الوزراء البتة. ولا ريب أن موقف السيد المهدي أضاف أثراً سالباً آخر على جملة المسار الديمقراطي في البلاد وعى مستقبل العلاقة بين الجبهة الإسلامية وحزب الأمة، إذ أدى علي عثمان دوراً رئيساً فيها.

مثّل ختام الموسم الانتخابي فراغاً لغالب أجهزة الجبهة الإسلامية، فهي رغم دستورها الذي يصفها حزباً شاملاً لكل وظائف المؤمن ودوره في الحياة، لم تنهياً لتَنصَب فوراً إلى عملها الموجب دعوة لا مدافعة وقدرة للتغيير الاجتماعي لا مِلّة للمعارضة، فقد استوعبت الحملة السياسية الطاقات التي فاضت مواجهةً ومخاضةً ومجادلةً، ثم الحركة نحو رصد المعلومات وإحصاء الحساب ورفع التقرير. وإذا لم تُبسّط فصول البرنامج الفكري التربوي، رغم وجود أمانة للفكر والدعوة ضمن منظومة الأمانات القيادية ووجود فروع لها في الأجهزة الإقليمية، وإذا انصرف كثيرون إلى مألوف حياتهم وواجباتها الخاصة، لم تلبث مواسم السياسة والمواجهة أن تجددت، إذ بدأت مداولات الحكم الحزبي والمعارضة الإسلامية الغالبة والمعارضة اليسارية القليلة^(١٢) في ظل أوضاع بدأت تزداد تعقيداً:

- أولاً، تصاعدت قوة تمرد الحركة الشعبية لتحرير السودان في الجنوب، وظهر مددٌ يُواليها في الشمال، ليس من عناصر اليسار السياسي فحسب، ولكن يتنامى في جيوب النزوح في أطراف العاصمة التي بدت موصولة بقيادة الحركة الشعبية وشعاراتها وبرامجها وإذاعتها اليومية، والتي يتلقى بثها الآلاف بتجاوبٍ منذر.

(١٢) فاز للحزب الشيوعي كل من محمد إبراهيم نقد (دائرة العمارات والديوم) وعزالدين علي عامر ونائب ثالث من دوائر الخريجين بالجنوب، وتميزت عن معارضة الجبهة لإسلامية بإطلاق اسم المعارضة اليسارية.

• ثانياً، تجددت بوجه أشد قوة وسفوراً توجهات الأطراف الممهّشة التي بدأت منذ الاستقلال في مؤتمر البجة وسوني وجبهة نهضة دارفور واتحاد جبال النوبة، فقد دفع مؤتمر البجة بنحو ثمانية نواب إلى الجمعية التأسيسية، وكسب الأب فيليب عباس غبوش دائرة بمنطقة الحاج يوسف وقد تطرّف بخطابه السياسي، متجاوزاً ما أُلْفِتَه الأذن الوسطى والشمالية حتى من الحركة الشعبية، ثم تكتّل نواب دارفور داخل حزب الأمة يُنسّقون مواقفهم، في ظاهرة جديدة لم تألفها أروقة الطائفية.

• ثالثاً، مشكلات الحكم المباشر في إدارة سياسة واقتصاد البلاد بعد اضطراب وانتقال، وقضايا الحدود أو القوانين الإسلامية الموسومة بقوانين سبتمبر، ثم إقرار دستور دائم للبلاد، المهّمة الرئيسية للجمعية التأسيسية.

فمنذ أول المواجهة في العام الانتقالي، تجاوز طرح الجبهة الإسلامية في الدفاع عن "قوانين سبتمبر" كونها محض قوانين تُقرُّ وتُعدّل، إلى موقف يربط الدعوة لإلغائها بموقف فكري سياسي لا يستهدف القانون، ولكن يهدف لإقرار طرحه العلماني الذي يريد أن يَمُرّق بالحياة العامة من الدين، خاصة وأن موقف الحزب الشيوعي بعد حزب الأمة تناصره وجوه ورموز مشهورة في الدعوة للعلمانية، وإذ مثّل موضوع القوانين مادة في الصراع، لم يتيسّر في المقابل أن تخضع للمداولة نحو إصلاحها حتى بين الذين يؤمنون بصلاحيّة حكم الشريعة لكل زمان ومكان، ولم تستبدل باجتهادٍ يستدرك نقصها ويسدّد عيوبها إلا نحو العام الثالث في مشروع القانون الجنائي الذي أودعه النائب العام إلى الجمعية التأسيسية في حكومة الوفاق، وقد آل المنصب إلى أمين عام الجبهة الإسلامية.

أما موقف حزب الأمة فقد ارتبط بتصريحات السيد الصادق المهدي المعارضة للقوانين فور إعلانها ثم مبادرة النميري لاعتقاله بعد تصريحاته، وعند سقوط النميري وانفساح الحرية للسيد الصادق جعل كنس الآثار المايوية هماً رئيسياً في خطابه وبرنامجه السياسي، فهو لا يؤسّس لموقف إلا مُبايناً منسوباً لما كانت تفعل مايو. هكذا لم يفتح الصف الإسلامي -الذي يضم الجبهة الإسلامية رافعة لواء الشريعة، والصادق المهدي الداعي إلى نهج الصحة، والميرغني المتطلّع للجمهورية الإسلامية، لم يفتح هذا الصف كما كان ينبغي عليه لأي حوار حول التقدم بتلك القوانين التي لا تتجاوز قانون العقوبات إلى أصول الشريعة السلطانية في العدل والشورى والحرية والإجماع، أو تداولاً فكرياً موضوعياً حول العلاقة المعقدة بين أطروحات العلمانية المختلفة والإسلام.

أما الحزب الثاني التقليدي، المؤسّس مثل الأمة على قاعدة ولاء ديني، فقد وقف من

القوانين في المنزل بين المنزلتين، فقد خشي رفضها الصريح الذي قد يسلط عليه دعاية الجبهة الإسلامية ويثير عليه غضب قاعدته الإسلامية، كما أن تأييد القوانين سيجلب عليه غضب حلفائه في التجمّع الحزبي النقابي، ويُهْدِثُ ائتلافه المائل في الحكم.

دون المدافعة السياسية الحزبية المتصاعدة المستمرة، دارت حوارات في الجامعات وفي بعض المنتديات الخاصة حول العلمانية والإسلام، فقد عادت أحزاب اليسار الاشتراكي القومي سافرة بطرحها الذي يفصل الدين عن السياسية، ثم فلسفتها في قراءة التاريخ التي تري أن عِزَّتْها وبذور نهضتها في أصوحها القومية التي تميّزها أمة في التاريخ، وما الإسلام إلا من مكوناتها الحضارية. عادت هذه الأحزاب تُراوِلُ نشاطها في السودان وتقبل أصول اللعبة الديمقراطية في الإطار الحزبي التعددي، ولكنها تعتمد الاشتراكية أصلاً في توزيع الثروة، تعطي المجتمع أولوية مطلقة فوق الحرية الفردية التي يتأسس عليها الإطار الليبرالي واقتصاده الحر.

إزاء الدعوة القومية، اجتهدت فئة المُحاوِرِينَ من الحركة الإسلامية في استلهاهم الأصول التوحيدية التي تقوم عليها الحياة الخاصة والعامة للمجتمع المسلم، وبعض زاد قليل من الفكر الإسلامي المعاصر، الذي يتناول هذه الأطروحات: ما كتبت الحركة الإسلامية في مصر منذ محمد الغزالي "القومية والإسلام"، وما أسهم به المودودي ومالك ابن نبي في تبيان الأفكار الحية والأفكار الميتة والأفكار القاتلة التي تلازم مسيرة التاريخ الإسلامي، ثم ما درست من كتب الفكر القومي وكتب الفكر الماركسي والبحث عن أرضية مشتركة، شأن أطروحات عصمت سيف الدولة وقسطنطين زريق. وجد ذلك الحوار طريقاً إلى صفحات "الرأية" الجريدة الرسمية للحزب، التي تعبّر عن مواقف الجبهة الإسلامية ولكنها كذلك رسالة ثقافية يومية، أغنت الجبهة عن عمل فكري وثقافي كثير. وقد جرت تلك الحوارات بالطبع قبل تأسيس منابر الحوار القومي الإسلامي في الوطن العربي إبان عقد التسعينات، ولكنها أعانت في السودان على تَلَمُّسِ أصول الطريق وفلسفة الحكم الإسلامي، أو الفكر القومي في واقع السودان المُركَّبِ الأعراق المتعدّد الثقافات. ولكن الحوار أعان كذلك على مران قواعد الحركة الإسلامية لا سيما ناشئة الشباب والطلاب على قبول الآخر وفق أصول الإسلام والإنسانية والوطن ومجادلته بالحسنى، وهو مساق بدا يومها غريباً في مناخ العنف الذي اعتري علاقات الأحزاب وحاصرها في حادّ منافساتها السياسية، وهو مناخ لم يُقدَّرْ له أن يتصل عندما تركت الحركة الإسلامية مع بزوغ فجر الإنقاذ منابر الدعوة لتحرس نُغُور المجتمع ألا تؤتى من قبيلها.

اتسعت إصدارات الجبهة الإسلامية ومنابرها الصحفية بعد العام الأول، فقامت إلى جانب الجريدة اليومية مجلات تُصدّر شهرياً، وأخرى تُصدّر أسبوعياً، وتوسّعت في تغطية ثغرات الفكر والحوار والثقافة التي طغت عليها السياسة في تجربة الجبهة الإسلامية.

بالمقابل، استعادت قوى اليسار منابرها التقليدية في اتحادات الكتاب ومسارح الدراما ومنابر الأدب ومعارض الفنون وفرق الغناء والموسيقى، وانحسرت شيئاً ما وعود التفاؤل السالفة أن الحركة الإسلامية ستسود الآداب وتزحف نحو الفنون حينئذ. فقد شهدت حماسة الجبهة وتأسيسها أصوات شعرية لا تفتقدها أيّاً ندوة سياسية من غير وجوه الإسلاميين المعهودة في هذا المجال بل من قادم أعضاء الجبهة الإسلامية، فيما سكنت الأصوات الواعدة التي كانت ظاهرة في مدافعة نظام النميري في عهد المسألة ثم تلاشت في أيام الجبهة الإسلامية، إلا من منظمة واحدة بدأت الدعوة لها في آخر العهد المايوي مع إعلان الإباحة الذي قدمته محاضرة حوار الدين والفن في العام ١٩٨٣م، ولكنها استقامت ناضجة من أول تأسيسها في العام الثاني للعهد الحزبي ١٩٨٧م، إذ بلغ مدُّ الحركة الإسلامية منذ أول السبعين معهد الموسيقى والمسرح، وشكل خريجه العضوية الفنية المبدعة للمنظمة، تناصرهم طائفة من شباب الحركة ذوي المهوبة والاهتمام في مجالات الفكر والآداب والفنون، بدأ عطاؤهم متقدماً بما كسبوا من علم ودراسة، وقدّموا عروضهم الأولى وسط دهشة الحاضرين، ثم مالبت الجمهور بعد توالي العروض أن استشعر رتبة الأخان، واشتكت التجربة منذ أولها من ضعف المدد المادي المترتب لزوماً من ضعف اهم بالفن، والغفلة عن تقدير دوره في وسط الحركة الإسلامية. كما تسربت الصراعات المستشرية في الأوساط الفنية بداخل من الصراعات النخبوية في الحركة الإسلامية، فانحسرت الفرقة الموسيقية واستمر جانب الدراما يتطور نحو الحرفية وما يزال.

في العام الانتقالي، تعرّس على وزير العدل والنائب العام أن يُصدّر قرار إلغاء القوانين الحُدّية التي أصدرها النميري في سبتمبر (أيلول) ١٩٨٣م، لكنه حاول التعويض عن موقفه الذي لم يُرضِ التجمّع النقابي والحزبي، والذي أتى به للوزارة بعد تردّد طويل، حاول التعويض عن ذلك بتكوين لجنة تحقيق تُنقّب في سيرة البنوك الإسلامية المتهومة من قبل اليسار بأنها أكلت مال الشعب لتمويل الحركة الإسلامية، فقد رفع عنها النميري الضرائب دعماً منه للتجربة الوليدة التي بدأت بسعي وجهود الأمير السعودي، فلما

أصاب نجاحاً أثارت الغيرة والحسد الحزبي والسياسي الذي تحدثن عنه، إلا أن لجنة الوزير الانتقالي لم تُصَبَّ نجاحاً، وعادت بلا إدانة للمصارف الإسلامية، وبدا السعي كله عبثاً^(١٣).

أما الحكومة الحزبية الائتلافية التالية، فقد توجَّهت إلى منظمات العمل الإنساني والخيري والإغاثي والدَّعَوِي، فأصدر وزير العدل والنائب العام من حزب الأمة قراراً يمنع الاجتماع السنوي لمجلس أمناء منظمة الدعوة الإسلامية، والذي يضم أعضاء من ثمان دول عربية جاءوا للخرطوم وفوجئوا بقرار المنع. ومع حرص قيادة المنظمة على التزام الأسس المهنية في عملهم الخيري والإنساني، والذي امتد شبكة واسعة كثيفة في أفريقيا وبعض دول آسيا، بدت حُجَّة الحكم الحزبي بأن المنظمة لم تجدَّ رخصة عملها محض حُجَّة سياسية، تريد أن تُصَفِّي المؤسسات التي أسسها الإسلاميون وتُغيِّرَها أذرعاً لهم. وفيما توالى ضغوط ضيوف الخارج، وتظاهر السودانيون من أعضاء المنظمة أمام قاعة الصداقة في الخرطوم حيث مُبِعت جلسة الافتتاح، تراجعت الحكومة عن قرارها وكسبت المنظمة سمعة وقوة.

اتسعت علاقات الجبهة الإسلامية الخارجية وهي تخطو نحو عقد مؤتمرها العام الثاني، وهدأ خطابها قليلاً بعد عامين من الاحتدام والمدافعة. فقد شهد مؤتمرها حضوراً إسلامي متميز من حركات الإسلام العالمية ومنظماتها، وأعداد من قادة الأحزاب والسفراء الأجانب، كما شهد المؤتمر حضور وفود الجبهة الإسلامية ممثلين لشعبها خارج السودان، فقد انبسطت فروعها الخارجية وتأسست في دول الخليج خاصة العربية السعودية ودولة الإمارات، ثم في مصر إذ استوعب الخريجون من الحركة في عمل منظمة الدعوة الإسلامية ووكالتها الإغاثية الأفريقية، تستفيد من خبرتهم منذ عهد الطلب والدراسة، فهم الأدرى بشعاب الكنانة. ثم من بريطانيا حيث الوجود الأقدم للحركة الإسلامية السودانية، ومن الولايات الأمريكية حيث الوجود الأوسع منذ تزايد أعداد المبعوثين بالمنح التي هيأتها الحركة لصفوة من عناصرها الشابة. كما لم تعدم الجبهة ممثلاً أو أكثر لغالب دول غرب أوروبا وشرقها.

(١٣) ظل منصب وزير العدل خاليا لفترة بعد تشكيل الحكومة الانتقالية من مرشحي النقابات المهنية، ثم سُمِّي الأستاذ عمر عبدالعاطي الذي فجأ التجمع برفضه إلغاء قوانين سبتمبر، وظل يُتهم بموالاة الجبهة الإسلامية، وحق أنه فقط علي صداقة إنسانية ومهنية مع أمين عام الجبهة الإسلامية منذ أيام دراسته اقانون بجامعة الخرطوم، أما اللجنة التي شكلها من ديوان النائب العام فقد انتهت إلي تأكيد أن كار المستثمرين في بنك فيصل الإسلامي هم من رموز الحزبين التقليديين.

فيما وراء جلسات المؤتمر، أتاحَت فسحة الحرية في الفترة الحزبية لكثير من قادة الحركة الإسلامية أن يزوروا السودان ويتحسَّسوا من تقدم تجربة الجبهة الإسلامية القومية، كما أتاحَت للحركة أن تجدد دعوتها لفكرة التنسيق وتلاقح التجارب وتبادل الخبرات على نحو منظم بين الحركات الإسلامية، وفيما رَحَّبَت حركات باكستان وأفغانستان وحركات أفريقية، كتبت مجلات الإخوان المسلمين تصوُّرَ الفكرة كأنها بحث لزعامة عالمية لأمين عام الجبهة الإسلامية الدكتور حسن الترابي^(١٤)، مما عطَّلَ الفكرة إلى العام ١٩٩٢م في إطار المؤتمر الشعبي العربي والإسلامي الأوسع.

لكن مهما اشتدت الدعاية المضادة فقد نشطت علاقات الجبهة الإسلامية العالمية، فتتابعت زيارات الوفود الإسلامية من حركات آسيا وأوروبا وأفريقيا. كما زار وفد من تنظيم الإخوان المسلمين في مصر الخرطوم بعد الانتخابات ليهنئ الشعب السوداني بالحكم الجديد، والتقى بالجبهة الإسلامية وسائر الأحزاب ورئيس مجلس رأس الدولة السيد أحمد الميرغني. وجدَّدت الجبهة الإسلامية علاقات الحركة الإسلامية بالمنظمات الإسلامية العالمية، لا سيَّما الشبابية منها والطلائعية. كما توثقت بشكل خاص العلاقات مع الحركات المقاومة والجهادية في فلسطين وأفغانستان والصومال وإريتريا وأثيوبيا وتشاد، وكلها علاقات قديمة رعتها الحركة الإسلامية في ظل إهمال أو تقاعس السياسة الرسمية التي تحرص على علاقاتها الدبلوماسية أكثر من حماسها لدعم حركات التحرر، وظلت العلاقة مع هذه الحركات وظيفية في أطر الحركة الخاصة، إلا ما تحتاجه أحياناً الحركات من دعم علني سياسي أو دبلوماسي فإنه يتم في أطر الجبهة الإسلامية القومية.

لا بد للجبهة الإسلامية في اقترابها المتصل من قضية الحكم والدولة أن تتقدم بعلاقاتها الخارجية الرسمية مع دول الجوار والإقليم في المنطقة العربية، وفي القارة الأفريقية، وفي آسيا حيث الأمم الكبرى الناهضة بغير استكبار أو إرث استعماري، ثم لا بد من وصل حبال الحوار والعلاقة مع أوروبا سيدة العالم القديم، وحيث عاش ودرس قادة الحركة الإسلامية السودانية، ومع الولايات المتحدة الأمريكية المتحكِّمة يومها بشؤون العالم، والاتحاد السوفيتي ومنظومته الاشتراكية، وقد بدأت فيه نذر التغير وبُشُريَّات التحويل قبل أن يُجلى موقعه قوة عظمى أخرى تعادل وتوازن كفة العالم.

زار الأمين العام للجبهة الإسلامية مصر بدعوة من جامعة الأزهر، ولكنه انفتح بالزيارة ليزور الإخوان المسلمين والحزب الوطني الحاكم ويلتقي بالمتقنين والطلاب،

(١٤) مجلة المجتمع الكويتية - أكتوبر (تشرين الأول) ١٩٨٦.

ولكن الكسب الأكبر ما استفادته الجبهة الإسلامية من موقف إيجابي من مصر الرسمية، فرفضت أن تنضم إلى جوقة الأحزاب المتطالبة بتسليم نميري، ولم تعتبر دعوة السيد الصادق المهدي بإلغاء التكامل مع مصر تحفى عندها بالأولوية، فالموقف المعتدل للجبهة الإسلامية في ظل توتر الأوضاع بين مصر والقوى السودانية الأخرى فسح الطريق أمام أمين عام الجبهة ليلتقي بالرئيس حسني مبارك لمدة ساعة في الزمان، كما خاطب مكتبه السياسي في الحزب الوطني الحاكم. وكان وقع الزيارة في كل مستوياته جيداً طيباً.

زار القائد الليبي معمر القذافي الخرطوم عدة مرات في العام الانتقالي، وخاطب حشوداً نظمها حزب الأمة وأخرى للتجمع الحزبي والنقابي، كما شهد السودان وفوداً ليبية متصلة، وصُوراً لنشاط بدأت الأوساط الغربية تتحدث عنها بقلق تزعم أنه متصل بخلايا الإرهاب العالمي. كما اشتدت الحرب الليبية التشادية على إقليم أوزو في عهد الرئيس حسين حبري، وكانت العلاقات المصرية الليبية على شيء من التوتر، ورغم سابقة علاقة الجبهة الإسلامية مع النظام الليبي منذ وجود قادة وعناصر للحركة الإسلامية السودانية في معسكرات الجبهة الوطنية في ليبيا، واتصال حوارات بين القائد القذافي والدكتور حسن الترابي ذات طابع فكري، فإن موقف الجبهة الإسلامية تجاه ليبيا اتسم بالتحفظ إزاء دعوة القذافي إلى الوحدة، ودعت إلى أن يوحد السودان شمله أولاً، إلا أنه ونحو نهاية العهد الحزبي في العام ١٩٨٩م، زار الأمين العام للجبهة الإسلامية ليبيا بصحبة عثمان خالد مضوي، أقدم رموز الجبهة الإسلامية علاقة مع ليبيا، واتصلت حوارات الترابي والقذافي حول قضايا في الفكر والتاريخ ثم قضايا التحديات السياسية الماثلة في السودان.

تجى زيارة وفد الجبهة الإسلامية القومية إلى الصين عام ١٩٨٨م بدعوة من الحزب الشيوعي الصيني معلماً مهمّاً في تاريخ علاقاتها الخارجية، فالصين في تقويم قيادة الجبهة الإسلامية يومها مركز النهضة المقبلة في العالم، والتي يُرجى لها أن تعادل في سياق أي سياسة خارجية لدولة مُتحررة حالة التبعية التي يؤسس عليها الغرب الرأسمالي الأمريكي الأوروبي، أو الغرب الاشتراكي الروسي ومنظومته الشيوعية. ولكن بدت الأقرب إلى الجبهة الإسلامية وتطلعها لتأسيس حكم مستقل أو نظام إسلامي معاصر ضمن نظام عالمي طاغ مستكبر يتزايد حذره من الإسلام. في بلاد تقع في طرف الشرق الأوسط وفقاً للقسم الغربية للعالم، وهي منطقة الصراع الأكبر في العالم ولكنه موصول بقضاياها منحاز لحق شعوبه المستضعفة وأراضيها المحتلة، وهي كذلك بوابة نحو أفريقيا يحرص الغرب

على حراستها.

كانت زيارة الجبهة الإسلامية للصين بوفد كبير مثلت فيها الجبهة مختلف شعاب وظائفها وهمّها، وعبّرت به عن إيمانها بدبلوماسية الشعوب التي تتواصل وتتصل أحزاباً وطلاباً وشباباً ونساءً ورجال أعمال ورجال علم، وراء الصور النمطية لأشباح الدبلوماسية الرسمية المستنكفة أو الزاهدة عن التفاعل الحي مع الشعوب. مثل الوفد كل أولئك، وأثمرت العلاقة ثماراً طيبة للمستقبل كما هو معروف.

طاف الأمين العام للجبهة الإسلامية، على نحو ما ظل يفعل مدى عمره في العمل العام، على عدة دول في أوروبا ثم أمريكا، محاضراً أو شاهداً للمؤتمرات والمناسبات التي يُدعى لها هناك، ولم ينقطع عن سنّته رغم كثافة نشاط الجبهة الإسلامية الذي اضطره إلى خفض نسبة المشاركة إلى واحدة في مدي ثلاثة أعوام. كما زار في أول العهد الحزبي بعد نهاية العام الانتقالي المملكة المغربية بدعوة من الملك الحسن الثاني لتقديم محاضرة فيما يُعرف بـ "الدروس الحسنيّة" في شهر رمضان، وكانت الزيارة مناسبة لتجديد العلاقات القديمة منذ أيام الدراسة في باريس مع رموز مثل: "عبد السلام ياسين" زعيم جماعة العدل والإحسان و"عبد الكريم الخطيب" مؤسس الحركة الإسلامية الحديثة في المغرب، كما التقى بوجوه الحركة الجديدة، أمثال: "عبد الإله بن كيران". ثم زار نيجيريا وأوغندا والجزائر في أطر المؤتمرات الدعوية أو الفكرية، وساهم في كلّ منها بمحاضرة أو بورقة عمل، وتقدم في أثناء ذلك بخطواتٍ في إطار تطوير صلات الجبهة الإسلامية الخارجية.

في مدي ثلاث سنوات، شكّل السيد الصادق المهدي رئيس الوزراء خمس حكومات، شاركت الجبهة الإسلامية في حكومتين منها لمدة تزيد قليلاً عن العام، هما حكومة الوفاق بين أحزاب الأمة والاتحادي الديمقراطي والجبهة الإسلامية، ثم حكومة ثنائية بين الأمة والجبهة الإسلامية. إلا أن السجال بين الجبهة الإسلامية وبقية الأحزاب استمرّ حامياً حول ذات القضايا، إضافة لإخفاقات إدارة الحكم والسياسة، وقد حاصرت معارضة الجبهة البرلمانية والإعلامية حكومات الصادق المهدي بتلك القضايا والإخفاقات، مما اضطرها لاستيعابها في تلك التجربة القصيرة.

فقد دخلت الجبهة الإسلامية الحكومة عندما اشتدت وطأة الحرب في الجنوب، وانفتحت جبهات خطيرة في جبال النوبة وجنوب كردفان والنيل الأزرق، وبلغت هزائم الجيش السوداني حداً مفرغاً، وبرزت دعوة الجبهة الإسلامية لتوحيد الجبهة الوطنية

الداخلية لصدّ العدوان وتلافي توالي سقوط المدن في الجنوب حتى لا يقع كله في يد الحركة الشعبية فينفصل. وطَرَحَتْ لأول مرة فكرة الدفاع الشعبي بتسليح قبائل التخوم مع الجنوب من عدوان الحركة الشعبية.

أما خروج الجبهة الإسلامية فقد جاء أعقاب "مذكرة القوات المسلحة" (٢٠ فبراير/شباط ١٩٨٩م) التي طالبت رئيس الوزراء بدعم القوات المسلحة، ثم تبديل السياسة الخارجية للبلاد لأن السياسة الراهنة دُتْ إلى عزل السودان عن استقطاب العون الاقتصادي والعسكري، وأن الحكومة ينبغي أن تسارع نحو توقيع اتفاق السلام. وقد كان المقصود بالسياسة الخارجية العاجزة عن استقطاب الدعم الدولي في المذكرة هو الجبهة الإسلامية وأمينها العام الدكتور حسن الترابي وزير الخارجية ونائب رئيس الوزراء، وأن التباطؤ في توقيع السلام يعني مباشرة تحالف الجبهة الإسلامية وحزب الأمة لأن نوابها صوّتوا معاً ضد ما عرف بـ "اتفاقية الميرغني/قرنق"، ومن ثَمَّ خروج الحزب الاتحادي الديمقراطي من الحكم باستقالة وزرائه في ٢٩ ديسمبر (كانون الأول) ١٩٨٨م.

لكن مهما اضطربت سياسة الحكم في تجربة العهد الحزبي الثالثة، فقد اتصل بناء الجبهة الإسلامية الداخلي، فاطردت قوافلها الثقافية والاجتماعية وتوالت مؤتمراتها الولائية. ثم أصدرت في يناير (كانون الثاني) ١٩٨٧م ورقة "ميثاق السودان" الذي أصّل لفكرة المواطنة أساساً للعقد الاجتماعي في السياسة والحكم، وألّا يُحرّم أيّا سوداني من تولّي منصب عام بأسباب دينية أو عرقية أو ثقافية. فقد استصحب الميثاق جملة مواقف أهل السودان المتباينة ليتوائموا عليه، ولم يتوخّ فقط أن يُعبّر عن مواقف الجبهة الإسلامية، إلا أنه كذلك مثّل علامة فارقة في نُضج الطرح الإسلامي لحكم بلدٍ معقّد الأعراق مُركّب الثقافات مُتعدّد الأديان كثير اللغات.

لقد بدّت الجبهة الإسلامية القومية عشية انقلاب يونيو (حزيران) ١٩٨٩م أفضل طرْحاً وتنظيماً من الدولة التي يحكمها تحالف حزبي عريض، يمتدّ من يمين الأحزاب التقليدية إلى يسار الحزب الشيوعي، وبرغمه لم يُفلح في سدّ ثغرات الحكم المتفاقمة مُفسحاً الطريق نحو الحزب الأقوى تماسكاً والأقرب للملء الفراغ، كما جرت بذلك وتجري سننُ الله في الطبيعة والتاريخ.